الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

التقرير السنوي
٢٠١٦

ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. نعمل على صون السلام وإرشاد مسار التغيير الديمقراطي الإيجابي عن طريق الحوار السياسي والإجراءات الملموسة.

ونحن المنظمة الدولية الوحيدة التي تجمع البرلمانات الوطنية في العالم ونعمل على تعزيز الديمقراطية والسلام عن طريق هذه العضوية البرلمانية الفريدة.

وبفضل مجموعة متغيرة من ٤٥ ٠٠٠ نائب يمثلون مواطني العالم، يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من قياس نبض الديمقراطية.

والاتحاد البرلماني الدولي هيئة مستقلة وذاتية الإدارة يموله أعضاؤه. وتشمل عضويتنا حالياً ١٧١ برلماناً وطنياً و١١ هيئة برلمانية بصفة أعضاء منتسبين.

معارضون يرفعون لافتة «نريد انتخابات خالية من الموت !» ويدين الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام العنف في العمليات الانتخابية لأن الانتخابات السلمية أساس الحكم الديمقراطي.
© AFP/Issouf Sanogo

قائمة المحتويات

النهوض بالديمقراطية والأمن العالمي وخطة التنمية ٢
تعزيز التضامن البرلماني ٤
إسماع الأصوات البرلمانية في الشؤون العالمية ٨
المصالحة الوطنية ومنع النزاعات ١١
تحسين البرلمانات لتعزيز الديمقراطيات ١٤
مواصلة الزخم للمساواة بين الجنسين ١٦
مناصرة حقوق الإنسان وحماية حقوق النواب ٢٠
تدعيم تمكين الشباب ٢٣
مساعدة البرلمانات على تحقيق أهداف الصحة ٢٥
إدراج أهداف التنمية المستدامة في صميم العمل البرلماني ٢٨
تعبئة الموارد – من يموِّل الاتحاد البرلماني الدولي؟ ٣١
لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي ٣٢
النتائج المالية ٣٩

النهوض بالديمقراطية والأمن العالمي وخطة التنمية

ليس من المغالاة القول إن عام ٢٠١٦ كان عاماً صاخباً بالأحداث. فأعمال الإرهاب وانتهاك السلام والأمن؛ ونزوح أعداد لا تحصى من الناس بسبب الحروب والاضطهاد؛ والتقلبات الكبرى في الساحة السياسية؛ والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية القصوى جعلت من عام ٢٠١٦ عاماً لا مثيل له من الشقاء والاضطراب وعدم الاستقرار. وبتلك الأحداث، تأثرت شعوب العالم – بما في ذلك المجتمع البرلماني الدولي – وتزلزل كيان كل ضمير حي.

ومع ذلك، تخللت هذا العام بشائر بل وقائع الأمل والتقدم.

إذ شهد عام ٢٠١٦ بداية الجهود العالمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الأمم المتحدة (خطة عام ٢٠٣٠) في عام ٢٠١٥. وأذنت تلك الخطة بالتزام المجتمع الدولي بالاستجابة للاحتياجات الأساسية لشعوب العالم وتحقيق تطلعاتها إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وصون كوكب الأرض للجميع من أجيال حاضرة ومستقبلية.

وستتطلب مجموعة التنمية الشاملة وأهدافها السبعة عشر تفاني الجهات المعنيين بالديمقراطية والمشاركين فيها ومناصريها عملاً وجهداً. وكما أعلن بان كي-مون الأمين العام للأمم المتحدة، فإني أؤمن إيماناً راسخاً بأن إشراك البرلمانات الوطنية في وضع هذه الأهداف منذ البداية زرع فيها شعوراً قوياً بتملكها والتزاماً بتحقيقها، وجعلها تنهض لتلبية النداء وأداء دورها المحوري.

وتحقيقاً لذلك، بدأ المجتمع البرلماني العالمي – بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي (الاتحاد) – في «تحويل الأقوال إلى أفعال» والسعي إلى تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة. وإننا نتبع نهجاً متكاملاً مع خطة عام ٢٠٣٠ بتوفيق توجهاتنا مع متطلبات الخطة، وتركيز جهودنا حيث يمكننا تحقيق أكبر تأثير – أي في المجالات وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بقيمنا ومهامنا الجوهرية. ونعمل على تطوير البحوث والأدوات والممارسات الجيدة وتطبيقها في عملنا على الصعيدين الإقليمي والوطني. وشهد عام ٢٠١٦ تنظيم الاتحاد سلسلة من الندوات الإقليمية والأقاليمية عن أهداف التنمية المستدامة. ولعل احتفاء البرلمانات بمجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة التي وضعناها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلٌ على ذلك الالتزام.

ودخل اتفاق باريس التاريخي لمكافحة تغير المناخ حيز النفاذ في عام ٢٠١٦، فأعطى زخماً أكبر للجهود العالمية الرامية إلى الاعتراف بتغيّر المناخ والتصدي له بوصفه تحدياً حقيقياً وكبيراً. وتولى البرلمانيون الصدارة مجدداً ووضعوا خارطة طريق لتنفيذ *خطة العمل البرلماني بشأن تغير المناخ*.

وفي يوليو ٢٠١٦ بمقر الأمم المتحدة، سعدت بتوقيع اتفاق تعاون جديد مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فأعطى ذلك حافزاً جديداً للتعاون بين المؤسستين.

«البرلمانات ... ستؤدي دوراً رئيسياً في تحويل الخطة العالمية إلى حقيقة واقعة وتكييفها عن طريق التشريعات والإصلاحات الضريبية ومشاركة المواطنين النشطة والرقابة الفعالة والتقييم والمساءلة. البرلمانيون محوريون في كل جزء من خطتنا للنهوض بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان.»

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في الجلسة البرلمانية السنوية

الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن شونغونغ يؤكد التزام الاتحاد بتحقيق العضوية العالمية

© UN Women/Ryan Brown، ٢٠١٦

وأرسى الاتفاق أساساً متيناً للعلاقة المؤسسية وإطاراً للتعاون في عدد من المجالات القائمة والجديدة. وعقب ذلك الاتفاق، اعتُمد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وزودت تلك الاتفاقات الحكومات والبرلمانات بإطار متين لتوطيد التعاون على الصعيد العالمي.

وسنتذكر عام ٢٠١٦ أيضاً لأنه عام اعتماد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المراجعة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وهي ثمار مشاورات مستفيضة بين الأعضاء والشركاء وجزء من جهود الاتحاد لمواءمة عمله مع الخطة العالمية. إذ تبرز *استراتيجية الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١* الصلة بين تعزيز الديمقراطية عن طريق برلمانات قوية وتحسين نواتج التنمية لشعوب العالم.

وتستند الاستراتيجية إلى عمل الاتحاد في المجالات القائمة مع مراعاة الحقائق الجديدة والمتفاقمة مثل التطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن تزايد مهاجمة الديمقراطية والمؤسسات البرلمانية في أنحاء عديدة من العالم. وأعطيت أولوية أكبر لبناء السلام ودعم المصالحة الوطنية ومنع الصراعات في جدول أعمال الاتحاد نظراً إلى الصدى القوي الذي لاقته في صفوف أعضائنا ضرورة العودة إلى الأصول والتشديد على الولاية الأساسية للاتحاد وهي بناء السلام عن طريق الحوار السياسي.

وكانت لحظة فارقة أخرى للاتحاد في عام ٢٠١٦ الاحتفال بمرور ٤٠ عاماً على إنشاء لجنته المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين. إذ يظل عمل تلك الهيئة الفريدة، التي تدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين وتتصدى للانتهاكات المزعومة لتلك الحقوق، أهم من أي وقت مضى. وشهد عام ٢٠١٦ تأكيد المجتمع البرلماني الدولي التزامه بالتضامن مع النواب في شتى أنحاء العالم الذين يواجهون عقبات في أداء ولاياتهم.

وكثِّفت جهود الاتحاد لتعزيز المساواة بين الجنسين، وبخاصة تمكين المرأة سياسياً، في عام ٢٠١٦ مع انتقال رئيسات البرلمانات من اجتماعها السنوي إلى قمة عالمية. ولعل اختيار أبو ظبي لعقد دورة ٢٠١٦ كان رمزياً للغاية حيث تسجِّل المنطقة العربية أحد أدنى مستويات التمثيل السياسي للمرأة في العالم. وبث نجاح القمة رسالة قوية بالتحرر السياسي للمرأة في جميع أنحاء العالم.

ويقر أعضاؤنا بمشاركة الشباب المحورية لتحقيق الديمقراطية حقيقية والطابع الجامع والفعال للمسارات السياسية. وعليه أُبرزت أهمية إشراك الشباب في الحياة العامة وعملية صنع القرار فضلاً عن تحسين الاستجابة لاحتياجاتهم في *استراتيجية الاتحاد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١*. وفي عام ٢٠١٦، أرسينا أسساً متينة لمواصلة تلك الجهود ولا سيما باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية للتواصل مع الناخبين والاستفادة من آرائهم وأفكارهم الإبداعية.

ولتتويج العام، أطلق الاتحاد موقعه الإلكتروني الجديد والتفاعلي والمتعدد اللغات. ولعل موقعنا الإلكتروني، نافذتنا على العالم، سيصل إلى عدد أكبر من البرلمانات الأعضاء وغير الأعضاء والشركاء والأطراف بتوفير معلومات مهمة ومحدَّثة بأربع لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية.

وشهد عام ٢٠١٦ أيضاً خطوة مهمة في سعي الاتحاد إلى تحقيق عضوية عالمية. ولقد حققنا بعض النجاح بإعادة انضمام برلمانَي مصر وجزر القمر. ومع انضمام برلماني غيانا وسوازيلند إلى الاتحاد في عام ٢٠١٦، باتت المنظمة في طريقها إلى تحقيق العضوية العالمية إذ تضم حالياً ١٧١ برلماناً عضواً و١١ عضواً منتسباً. ولا شك في أن إنشاء الاتحاد صندوق التضامن البرلماني لتيسير مشاركة البرلمانات الصغيرة في عمل المنظمة سيعطي زخماً جديداً لتحقيق ذلك الهدف.

وكشفت أحداث ٢٠١٦ الضرورة الملحة لأن يواصل الاتحاد وأعضاؤه ولايتنا الجوهرية ببناء برلمانات ديمقراطية قوية وتعبئتها حول خطة التنمية العالمية. وإننا مستعدون لمواصلة العمل وتكثيف الجهود في عام ٢٠١٧ نظراً إلى الأهمية المحورية لولايتنا وتطلع شعوب العالم إلى أدائنا دورنا الحيوي. ولا يزال العالم يتعرض للظلم وعدم المساواة فيفسر ذلك استعداد المجتمع البرلماني الدولي للتصدي لتلك الظواهر مع دخول العام الجديد.

مارتن شونغونغ
الأمين العام

تعزيز التضامن البرلماني

كان الإرهاب والتحولات السياسية الكبرى وتفاقم عدم المساواة الاقتصادية والمعاناة البشرية الجماعية في مناطق النزاع في العالم من أكبر التوجهات التي تناولها المجتمع البرلماني العالمي في جمعيتَي الاتحاد في لوساكا بزامبيا وجنيف بسويسرا.

ولا تزال الكارثة الإنسانية في سورية مهيمنة على جدول الأعمال العالمي والبرلمانيين متحمسون للمساعدة على إيجاد حلول للتخفيف من معاناة البشرية ودمارها. وجاء قرار طارئ عن *الحرب والوضع الإنساني الحرج في سورية وبخاصة في حلب* ليدين بأشد العبارات الهجمات التي تستهدف المدنيين والمستشفيات وقوافل المساعدات وناشد كل أطراف النزاع بوقف تلك الهجمات واستئناف وقف إطلاق النيران لسبتمبر ٢٠١٦ وحث مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته الرئيسية الحفاظ على السلام العالمي والأمن الدولي.

وفي عام ٢٠١٦، أوفدت اللجنة المخصصة للتشجيع على احترام القانون الدولي الإنساني التابعة للاتّحاد بعثة إلى لبنان لتقييم أزمة اللاجئين السوريين وتأثيرها في الشعب اللبناني. وخلال مداولات الجمعية، استمع البرلمانيون لتقرير البعثة الميدانية وتوصياتها وتعهدوا بمتابعة تلك التوصيات وبخاصة المساعدة في تعبئة الأموال وتنفيذ برامج دعم محكمة لفائدة اللاجئين والمجتمعات المستفيدة ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

وحُدد منح هوية مدنية للمئتين وثلاثين مليون طفل المحرومين منها كأحد التحديات الرئيسية للأزمة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. وذكر القرار الطارئ المعتمد في ذلك الصدد العدد المتزايد والمخيف للأطفال غير المسجلين وشدد على أثر افتقار الطفل لوضع مدني في حصوله على التعليم وفوائد الرفاه الاجتماعي والخدمات الصحية وغيرها من الحقوق الأساسية. وحدد مجموعة من التدابير التي يمكن للبرلمانات أن تتخذها مثل اعتماد قوانين تيسِّر إصدار شهادات ميلاد مجانية أو بتكلفة دنيا وتنفيذ تطبيقات محمولة تسمح للأشخاص المصرح لهم بتسجيل المواليد وإنشاء سجلات مدنية قرب مساكن الناس قدر الإمكان وتمكين النساء من تسجيل أطفالهن ورقمنة التسجيلات وتعزيز حملات تسوية أوضاع الأطفال المجردين من هوية أو أوراق قانونية.

مكافحة العنف وصون التراث العالمي

لا تزال مكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة النووية في مقدمة جدول أعمالنا السياسي لهذا العام. فقد اعتُمد قرار عن *الإرهاب وضرورة تعزيز التعاون العالمي أمام تهديدات الديمقراطية وحقوق الإنسان* في دورة جمعيتنا في لوساكا. وفي ذلك القرار، اقترح أعضاؤنا نهجاً متعدد الجوانب لتفكيك الشبكات الإرهابية ومكافحة الكراهية ودرء الدعاية الإرهابية. وشدد القرار على «الضرورة القصوى» لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب. وحث البرلمانات على سن تشريعات لمكافحة المواقع الإلكترونية الموالية للإرهاب، وتجريم أفعال مثل السفر إلى الخارج لارتكاب أعمال إرهابية، أو حشد أعضاء جدد، أو تدريب إرهابيين، أو تمويل الإرهاب.

أدان نواب العالم الحرب والكارثة الإنسانية في حلب بسورية خلال دورة الاتحاد ١٣٥.

© AFP/Louai Beshara، ٢٠١٦

وناشد باتخاذ خطوات للحد من تغلغل التطرف في البلاد عن طريق القضاء على الفقر والتمييز والبطالة، والنهوض بالحوار والتعليم، وتمكين الشباب.

وحافظ النواب على تركيزهم القوي على نزع الأسلحة النووية وحظر انتشارها من أجل إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ورحبوا ببداية المفاوضات على اتفاق شامل لحظر الأسلحة النووية وبحثوا الطرائق الممكنة لإقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وحددوا ممارسات جيدة لمعالجة الثغرات التشريعية من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى أطراف غير تابعة للدول.

وتناول قرار منفصل وشامل اعتُمد في لوساكا تهديد النزاعات المسلحة والإرهاب للتراث الثقافي العالمي ولا سيما تدمير مواقع تارخية ونهب الآثار لتمويل التطرف. وكان تدمير مدينة تدمر في سورية – وهي من أقدم المواقع القديمة في العالم – أحدث مثال لضرورة إيجاد وسائل فعالة لحماية التراث الثقافي. وأوصى القرار بإدراج التدمير العمدي في إطار جرائم الحرب. وحث الدول على الانضمام إلى اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ وبروتوكوليها بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح وغيرها من الاتفاقات المعنية للأمم المتحدة. وحُثت البرلمانات أيضاً على أداء دورها ولا سيما ضمان وضع قوانين لملاحقة الجناة. وحددت تدابير برلمانية من أجل حماية التراث الثقافي من تأثير السياحة الجماعية وتغير المناخ والتمدن.

تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الديمقراطية وحقوق الإنسان

كان تجديد الديمقراطية وإسماع صوت الشباب شعار مناقشة عامة حيوية خلال جمعية لوساكا. وخلص النقاش إلى وثيقة ختامية طموحة حددت توجهات مهمة للعمل البرلماني. وشدد النواب فيها على أن التصدي للتطرف المتصاعد يجب أن يقوم على تعزيز الديمقراطية لا تقويضها. وسيساعد ضمان نفاذ الشباب إلى الفرص ومستقبل جيد في القضاء على التطرف. والتزم أعضاؤنا بتكييف برلماناتهم وتحديثها لتعزيز طابعها الجامع وجعلها مؤسسات مفتوحة قادرة على تهيئة مستقبل أفضل للشباب. ومن بين الحلول المقترحة تحديد حصص لزيادة عدد الشباب في البرلمان واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الالتزام والشفافية السياسيين والتمكين السياسي عن طريق إدماج التربية المدنية في المناهج المدرسية.

واعتمد قرار بالإجماع إبّان جمعية الاتحاد ١٣٥ بعنوان *حرية النساء في المشاركة في المسارات السياسية مشاركة كاملة وآمنة وخالية من التدخل: إقامة شراكات قوية بين الرجال والنساء لتحقيق ذلك الهدف*. وأعطى ذلك القرار زخماً جديداً لمشاركة النساء في البرلمان. والتزم أعضاء الاتحاد بتحديد هدف ضمان استئثار النائبات بثلاثين بالمئة من المقاعد وهدف آخر بتحقيق التكافؤ بين الجنسين. واعتمدت الهيئات الرئاسية للاتحاد قراراً بزيادة نسبة النساء في اللجنة التنفيذية إلى ٣٠ بالمئة.

في خطاب أمام المجلس الأعلى للبرلمان الروسي، أشاد رئيس الاتحاد صابر شودري بالعضوية الطويلة العهد لروسيا في الاتحاد وحث النواب على مواصلة العمل على إحلال السلام. © Sergey Raytakov/Ria Novosti/Sputnik

وبمناسبة احتفال لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين بمرور ٤٠ عاماً على إنشائها، كان موضوع المناقشة العامة لجمعية الاتحاد ١٣٥ في جنيف *انتهاكات حقوق الإنسان تنذر بنشوب النزاعات: البرلمانات في مقدمة المتصدين لها*. وبيَّنت الوثيقة الختامية تدابير محددة يمكن للبرلمانت اتخاذها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها أينما وقعت. ومن التدابير العملية التي يجب على البرلمانات اتخاذها لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين ضمان مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية من أجل عدم الإفراط في إنفاذ القانون ومكافحة العنف على أساس الجنس والحد من نشوء التطرف العنيف. وتجلى من التوصيات المنبثقة عن النقاش أنه يجب على النواب أن يدينوا الانتهاكات ويتصدوا لها فضلاً عن «...السهر على تحقيق الانتصاف أياً كان الانتهاك وأينما وقع».

توسع مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي

إضافة إلى جدول الأعمال الرسمي لهيئات الاتحاد النظامية، تتيح الجمعيات فرصة فريدة للدبلوماسية البرلمانية الحيوية. فقد عُقد أكثر من ٢٠٠ اجتماع ثنائي في لوساكا وجنيف أسفر عن مبادرات وعلاقات جديدة من الاحترام والتفاهم بين البرلمانيين والأمم. ووفاءً بدورنا كوسيط نزيه، يسر الاتحاد الحوار بين الأحزاب السياسية في بلدان مثل كمبوديا وقبرص واليمن وفنزويلا وسورية وبين البرلمانيين في بلدان تخلو من العلاقات الدبلوماسية أو تسودها ظروف متوترة للغاية مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا.

وشهد عام ٢٠١٦ أيضاً خطوة مهمة في سعي الاتحاد إلى تحقيق العضوية العالمية. فقد بلغت عضويتنا ١٧١ برلماناً عضواً و١١ عضواً منتسباً إثر إعادة انضمام برلمانَين وانضمام برلمانَين جديدين.

تحديات جديدة واستراتيجية جديدة

لعل من أبرز معالم عام ٢٠١٦ اعتماد الاستراتيجية الجديدة إبّان جمعية الاتحاد ١٣٥. إذ إن *استراتيجية الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١* التي قامت على النجاحات والدروس المستفادة من الاستراتيجية السابقة تضع رؤية ومهمة جديدة لإرشاد الاتحاد في عمله على مواجهة تحديات متزايدة ومتعددة ومعقدة منها الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ وتفاقم أوجه عدم المساواة.

وتتضمن الاستراتيجية التي وُضعت تحت إشراف البرلمانات الأعضاء في الاتحاد قيم المنظمة وتتمحور حول هدفين عامين هما بناء برلمانات ديمقراطية قوية وحشدها حول خطة التنمية والأمن العالمية. وحُددت ثمانية أهداف في ذلك الإطار.

وتشمل تلك الأهداف النهوض بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون والبرلمانات التمثيلية القوية والسلام والأمن؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في الحياة السياسية ومشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان.

وتوخياً لأكبر تأثير للاستراتيجية وتجاوز النتائج للمصالح الفردية، تضم الاستراتيجية تدابير تمكينية تركز جهودنا على خمسة مجالات هي الحوكمة والمساءلة الداخلية الفعالة، وإبراز صورة المنظمة، والترويج والتواصل وتعميم المنظور الجنساني والنهج القائم على الحقوق، وتوفير الموارد الملائمة والفعالة للأمانة، وإقامة الشراكات.

وقد أنشئت الأمانة على أسس مرنة تتيح لها مواكبة التطورات. وتكتسي تلك المرونة أهمية أساسية مع رصد المنظمة للتقدم وتكييفها لعملها وفقاً للتحديات والفرص الناشئة الجديدة.

أطلق الاتحاد البرلماني الدولي تطبيقاً جديداً خلال دورة الجمعية ١٣٥ في إطار المبادرة الموفرة للورق.
© IPU/Pierre Albouy، ٢٠١٦

إسماع الأصوات البرلمانية في الشؤون العالمية

شهد عام ٢٠١٦ توثيق علاقات العمل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مع تجديد اتفاق التعاون وإدماج الآراء البرلمانية الحيوية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية والعمل الفعال للجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة والتواصل البناء مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة خلال الفعاليات التي نظمها الاتحاد واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً كل عامين عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي.

وحظي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد ٨٠ دولة وأقر بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بدعم البرلمانات والبرلمانيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشجع الاتحاد على مواصلة تقديم مساهمات موضوعية في المناقشات العالمية الخاصة بعدد من التحديات ولا سيما الهجرة وحظر انتشار الأسلحة النووية ونزعها والحد من وطأة المخاطر. ورحب القرار بالفعالية البرلمانية المنتظمة الجديدة التي تُعقد على هامش منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهو الآلية العالمية الرئيسية لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأيد *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات* التي وضعها الاتحاد بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين لضمان أعلى معايير المساعدة التقنية للبرلمانات. وشارك سفراء وبرلمانيون في مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة مشددين على الأهمية الحاسمة للتعاون الفعال في ظل أهداف التنمية المستدامة والتحديات الدولية المتفاقمة.

ودعا قرار الجمعية العامة إلى عقد اجتماع سنوي لقادة الأمم المتحدة والاتحاد من أجل استعراض العمل المشترك وتحديد فرص التعاون السياسي والعملي. وعُقد أول اجتماع من ذلك النوع في عام ٢٠١٦ وكان أساسياً لتوضيح الأدوار التكميلية للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في بنية التعاون العالمي.

توطيد التعاون مع الأمم المتحدة

بعد مرور عشرين عاماً على أول اتفاق تعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وقعت الأمانتان العامتان للمنظمتين اتفاق تعاون جديداً

اتفاق جديد بين الاتحاد والأمم المتحدة يفتح الطريق لتعاون جديد.

© UN Photo/Rick Bajornas، ٢٠١٦

متعاطو كوكايين مجتمعون جانب جدار مكتوب عليه «مرض اسمه الكوكايين» في وسط ساو باولو بالبرازيل. وفي عام ٢٠١٦، اجتمع أكثر من ٢٠٠ برلماني في الأمم المتحدة لتناول مشكلة المخدرات في العالم. © AFP/Grizar Junior، ٢٠١٠

أرسى أسساً أمتن وأكثر استراتيجية للشراكة مع الأمم المتحدة ومهد الطريق لتوطيد التعاون في المستقبل.

وأبرز ذلك الاتفاق الدور المهم للاتحاد، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، في تعزيز الديمقراطية التمثيلية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عن طريق الحوار السياسي والعمل البرلماني. وشدد أيضاً على ضرورة المساهمة البرلمانية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

المساهمة في الحد من مشكلة المخدرات في العالم

في فبراير ٢٠١٦، أتاحت الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة الفرصة لأكثر من ٢٠٠ برلماني للمشاركة في قضايا مهمة تخص مشكلة المخدرات في العالم. وتناول ذلك الاجتماع المعقود تحت شعار *«مشكلة المخدرات في العالم: تقييم الوضع المحرز وتعزيز الاستجابة العالمية»* التفاعلات الدينامية بين مسؤولي الأمم المتحدة وخبراء المجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدبلوماسي. وعُرض ملخص الاجتماع في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المخدرات في أبريل ٢٠١٦.

وتحدث رئيس الجمعية العامة، النائب الدانماركي موغنز ليكتوفت، في افتتاح الجلسة وشجع البرلمانيين على الإعراب عن أفكار ناخبيهم وآرائهم خلال المناقشة ووضع الأطر القانونية اللازمة واعتمادها وأداء دورها كأمناء للمساءلة البرلمانية بالإشراف على الوفاء بالالتزامات الدولية والدعوة إلى العمل وتلبية النداء عند الحاجة.

ورحب يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أيضاً بالالتزام البرلماني بمجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالمخدرات ومنها الصحة والزراعة والاستقرار والتنمية وتعاطي المخدرات والجريمة المنظمة. وشدد السيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد، على أهمية منظورَي الصحة وحقوق الإنسان إضافة إلى إنفاذ القانون في ذلك المجال.

رئيس الاتحاد صابر شودري يتحدث إلى مشاركين في الجلسة البرلمانيةوالسنوية ٢٠١٦.
© IPU/Joel Sheakoski، ٢٠١٦

الاتحاد يتعهد بدعم التزام منظمة التجارة العالمية بضمان نهج جامع في المفاوضات التجارية الدولية.
© IPU/Giancarlo Fortunato، ٢٠١٦

التركيز على التحديات في الأمم المتحدة

خلال الاجتماع المعقود في لوساكا إبّان الجمعية ١٣٤، عملت لجنة الاتحاد المعنية بشؤون الأمم المتحدة على المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووفرت محفلاً حيث يمكن للبرلمانيين تبادل الممارسات الجيدة والأفكار لضمان مراعاة تلك الأهداف الدولية والشاملة في العمليات الوطنية لوضع الميزانيات والسياسات والتشريعات. وربطت الدورة بين الاتحاد ومنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المكلَّف بإجراء استعراض عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دورته في شهر يوليو.

واستهلت اللجنة أيضاً أول حوار على الإطلاق بين الاتحاد والمرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الرغم من عدم إمكانية عقد مناقشة مع المرشحين المعلنين، رفعت اللجنة ثلاثة أسئلة مكتوبة إليهم ونُشرت ردودهم على الموقع الإلكتروني للاتحاد. وأتاح التفاعل فرصة لمواصلة تطوير العلاقة بين الاتحاد والمرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وستواصل اللجنة تنمية تلك العلاقة في المستقبل. ويأمل الاتحاد أن يواصل توطيد العلاقات القوية مع الأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش وهو برلماني سابق.

وخلال دورة جنيف، عقدت لجنة الاتحاد المعنية بشؤون الأمم المتحدة مناقشة عن تمويل الأمم المتحدة سلطت الضوء على تعقيد الإبلاغ القطري عن مساهمات الأمم المتحدة في غالبية البلدان. وفحصت مناقشة ثانية ملاءمة استجابة الأمم المتحدة لادعاءات اعتداء قوات الأمن التابعة للأمم المتحدة جنسياً على الأطفال.

تمثيل الشواغل البرلمانية في الأمم المتحدة

في عام ٢٠١٦، مثَّل رئيس الاتحاد وأمينه العام ومكتب المراقب الدائم المنظمةَ والمجتمع البرلماني العالمي في عدد من مناقشات الأمم المتحدة وعملياتها مبرزين نتائج الاجتماعات والمداولات البرلمانية النظامية والمتخصصة. وقدِّمت بيانات إلى اجتماعات اللجنة المعنية بوضع المرأة والدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المخدرات والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بشأن أسلحة الدمار الشامل واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين وعدد من المناقشات المهمة الأخرى.

وشددنا أيضاً على ضرورة إدراج دور البرلمانات في القرار الجديد للجمعية العامة بشأن عمليات منظومة الأمم المتحدة المعروف باسم استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

البُعد البرلماني في سير التجارة العالمية

واصل الاتحاد إلى جانب البرلمان الأوروبي قيادة الجهود الرامية لتعزيز الرقابة والمساءلة البرلمانية على منظمة التجارة العالمية. وأتاح المؤتمر البرلماني السنوي بشأن منظمة التجارة العالمية والاجتماعات المنتظمة للجنة التوجيهية لذلك المؤتمر فرصاً قيمة للبرلمانيين كي يتفاعلوا مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية ومفاوضيهم ويحصلوا على معلومات وتوضيحات إضافية ويحسنوا فهمهم للتحديات والفرص أمام منظمة التجارة العالمية ويعمموا تلك النتائج في عملهم على مستوى البرلمانات الوطنية. وتعهد الاتحاد أيضاً بدعم جهود منظمة التجارة العالمية الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها عن طريق نهج شامل يراعي طموحات كل المعنيين بتحديد اتفاقات التجارة الدولية.

المصالحة الوطنية ومنع النزاعات

الهدف ٤ من *استراتيجية الاتحاد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١* هو «المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات». وأراد الأعضاء أن يحتل ذلك الهدف مكانة أبرز في جدول أعمال الاتحاد لأنه يتعلق بولاية المنظمة الجوهرية النهوض بالحوار والتسوية السلمية للنزاعات. وفي إطار ذلك الهدف، يساعد الاتحاد البرلمانات على معالجة القضايا الشائكة وإرساء إطار جامع لصنع القرار والحوار من أجل تحديد الاحتياجات الطويلة الأجل لبناء القدرات والخدمات الاستشارية.

ويواصل الاتحاد، في ذلك الإطار، مساعدة البرلمان التايلاندي المؤقت في عملية صياغة الدستور. وبعد عرض مشروع الدستور، أجرى الأمين العام للاتحاد مارتن شونغونغ وخبير دستوري بعثة مدتها يومين إلى بانكوك لتقييم التقدم المحرز في العودة إلى الحكم الديمقراطي ودعم مسار دستوري فعال. وسلط تقرير البعثة الضوء على ضرورة شعور الشعب التايلاندي «بتملك» الدستور ومناقشة الشعب لصياغته بحرية.

ونظمنا أيضاً بعثة برلمانية لتقصي الحقائق مع منتدى البرلمانات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوروندي وأوغندا. وهدفت البعثة إلى تعزيز الحوار في بوروندي عن طريق البرلمان. وساعدت الاجتماعات مع مختلف الأطراف المعنية في بوروندي – وفي أوغندا مع الرئيس موسفني – أعضاء البعثة على تحسين فهمهم للوضع السياسي والأمني والتحديات التي تواجه البلد والبرلمان. وشمل تقريرها ثماني توصيات لمساندة بوروندي في التغلب على أزمة البلد السياسية.

وفي الحوار الجاري مع الهيئات البرلمانية البوروندية، أكد الأمين العام للاتحاد رغبته في أن تنهض تلك الهيئات بالحوار الجامع وتشمل كل الجهات الفاعلة في بوروندي وخارجها. وحافظ الأمين العام على الحوار مع أعضاء المعارضة في المنفى لالتماس آرائهم وتحديد مواطن الدعم الممكنة للاتحاد من أجل حل الأزمة في بوروندي.

وشارك الاتحاد في الدورة الثالثة من أسبوع جنيف للسلام – وهو مبادرة جماعية للتواصل مع الجهات العاملة من أجل السلام والحقوق والرفاه العام، وإبراز عملهم. وخلال ذلك الأسبوع، شاركنا في استضافة فعاليتين للنظر في مسائل مثل سبل ضمان البلدان للسلام والحفاظ عليه ومعالجة أوجه عدم المساواة التي يهدد استمرارها السلام.

ويرصد الاتحاد عن كثب الأحداث في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا-بيساو وليبيا وسورية واليمن. وإننا مستعدون لمساعدة الهيئات البرلمانية والحكومية في تلك البلدان على إعادة بناء المؤسسة البرلمانية وتعزيز الحوار في المؤسسة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

نزع الأسلحة النووية وحظر انتشارها

سعياً إلى النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٤٠ بشأن منع الجهات غير التابعة للدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، نظَّم الاتحاد ندوة إقليمية في أبيدجان بكوت ديفوار. وشارك أكثر من ٧٠ نائباً من ١٨ بلداً في الندوة وهو أول حدث يجمع نواب قارة كاملة لمناقشة تنفيذ ذلك القرار. وأسفرت الندوة عن عدة توصيات كانت مساهمة الاتحاد في استعراض عام ٢٠١٦ الشامل لوضع تنفيذ القرار ١٥٤٠. وأقر قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ المعتمد في نهاية الاستعراض الشامل بالدور الرئيسي للبرلمانيين وشجعهم على الإقدام على إنفاذ التشريعات اللازمة لتنفيذ الالتزامات بموجب القرار ١٥٤٠.

السلام والأمن الدولي

في الجمعية ١٣٤ المعقودة في لوساكا، قررت لجنة الاتحاد الدائمة المعنية بالسلام والأمن اعتماد قرار عن تعزيز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب. وفضلاً عن ذلك، نظمت اللجنة مجموعة من الاجتماعات لتوعية

٧٠ نائباً من ١٨ بلداً شاركوا في ندوة إقليمية للاتحاد عن القرار ١٥٤٠ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في عام ٢٠١٦، عقدت لجنة الاتحاد المعنية بشؤون الشرق الأوسط أول مائدة مستديرة لها عن المياه في جنيف.
© IPU/Jorky، ٢٠١٦

أعضائها بالقضايا المتعلقة بتعزيز المساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن الخاص ونزع السلاح الشامل. وفي عام ٢٠١٧، تعتزم اللجنة اعتماد قرار قوي بشأن *دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول السيادية*.

شؤون الشرق الأوسط

التزم الاتحاد بالعمل على أنشطة ونواتج ملموسة. وتماشياً مع ذلك الهدف، استهلت الأمانة العامة تغييرات في عمل اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط استناداً إلى الهدفين التاليين:

(١) إنشاء مشاريع سلام إقليمية يمكن أن تحول عناصر نزاع مثل المياه والأغذية والبطالة والطاقة إلى عوامل تعايش عن طريق جهود إقليمية وتبادل الخبرات؛

(٢) وإقامة جسور الحوار بين برلمانات المنطقة كي تدعم عملية السلام وتواجه التهديدات والتحديات الإقليمية فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتسعى مشاريع السلام إلى تحديد حلول تكنولوجية لمشكلات مزمنة وتنفيذها. وعليه، استهل الاتحاد مجموعة من الموائد المستديرة. وعُقد أولها في جنيف في عام ٢٠١٦ وتناول قضايا المياه. وأيدت الجمعية ١٣٥ المعقودة في جنيف نتائجها ومن المزمع عقد المائدة المستديرة الثانية خلال عام ٢٠١٧.

وزارت اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط المنطقة في يناير وعقدت مناقشات مفتوحة للغاية واجتماعات مثمرة مع رئيس الكنيسيت الإسرائيلي وأعضائه وممثلي وزارة الخارجية الإسرائيلية. وقابلت في رام الله أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة بشأن قضية المستوطنات. وقابلت أيضاً الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

مكافحة الإرهاب

تندرج مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في صميم جهود الأمن العالمية. وكان عام ٢٠١٦ عاماً فارقاً للاتحاد في ذلك الصدد. فقد تعاونت المنظمة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع أول استراتيجية للاتحاد بشأن مكافحة الإرهاب بناء على قرارات الاتحاد المعنية منذ عام ١٩٩٦.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى دعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة التطرف العنيف فضلاً عن سد الثغرات في تطبيق الأحكام المتعلقة بدور البرلمان في استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها. وسيتطلب ذلك إدماج القرارات الدولية في القانون الوطني ووضع تدابير وقائية فضلاً عن اتخاذ تدابير لاقتلاع جذور التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

سورية

نُظمت الانتخابات البرلمانية في سورية في أبريل ٢٠١٦. وحضر وفد من البرلمان المنتخب حديثاً جمعية الاتحاد في أكتوبر ٢٠١٦. وواصل الاتحاد تشجيع البرلمان السوري على أداء دور قوي في المصالحة الوطنية وخدمة مصالح كل الشعب السوري، والمنظمة متحمسة للمساعدة على تمهيد الطريق لبرلمان تمثيلي في سورية ما بعد النزاع.

الحوار بين الكوريتين

التزمت الأمانة العامة للاتحاد التزاماً خاصاً بتعزيز الحوار السياسي في حالات النزاع «المهملة» أو العسيرة. وقد زار بيونغ يانغ وسيول لفهم القضايا التي أدت إلى أن تكون كوريا أحد آخر البلدان المنقسمة في العالم. ويستخدم الاتحاد الدبلوماسية البرلمانية لتيسير الاتصالات الأولى وتهيئة مناخ يقوم على الثقة ويبدد الشكوك. ودور الاتحاد هو الدعم وهو الدور الذي ما انفك الأمين العام يؤديه بالحفاظ على مشاورات منتظمة مع سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا سعياً إلى تعزيز الحوار بينهما على الصعيد البرلماني.

شجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمان السوري على القيام بدور قوي في المصالحة الوطنية.
© AFP/Muhammad Haj Kadour، ٢٠١٦

برلمانات أفضل من أجل ديمقراطيات أقوى

أدى انخفاض الثقة العامة في المؤسسات الديمقراطية إلى تعزيز الحاجة إلى برلمانات قوية ومستقرة تمثل صوت الشعب. ويعدّ ضمان بقاء البرلمانات دافعاً للتقدم الديمقراطي وعملها بفعالية من الأولويات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٦. وخلال ذلك العام، واصلت المنظمة اتباع نهج متكامل لتحقيق تلك الأهداف عن طريق استحداث مجموعة من الأدوات والمقاييس والمعايير وتطبيقها في دعم بناء قدرات البرلمانات الوطنية.

تطبيق المبادئ العامة: نهج يتمحور حول البرلمان

وُضعت *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات* المعتمدة في عام ٢٠١٥ لتمكين البرلمانات من بناء قدراتها وتعزيز فعاليتها في أداء مهامها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، أقرت ١٠٩ برلمانات وشركاء بتلك المبادئ ووسعوا نطاق تطبيقها وأهميتها.

وخلال العام الماضي، بذل الاتحاد جهوداً مركزة لتحويل المبادئ العامة إلى أنشطة عملية. ونظَّم أول مجموعة من الموائد المستديرة للخبراء بشأن المبادئ الفردية. وجمعت تلك المائدة المستديرة عن المبدأ العام الثالث البناء للبقاء: الدعم البرلماني من أجل نواتج مستدامة أكثر من ٥٠ مشاركاً من أكثر من ٢٠ برلماناً وطنياً ومنظمة شريكة. ووفر منبراً لتبادل الممارسات الجيدة. وعند تناول التحديات المشتركة التي تواجه البرلمانات، شددت على ضرورة التخطيط والرصد والتقييم المتكامل لضمان استدامة التنمية البرلمانية.

مائدة مستديرة عن المبادئ المشتركة جمعت أكثر من ٥٠ مشاركاً من أكثر من ٢٠ برلماناً وطنياً. © IPU/Jorky، ٢٠١٦

وفي صميم المبادئ العامة فهم أنه يجب على كل برلمان تولي الريادة في تحديد نوع المساعدة الخارجية المطلوبة لتنمية قدراتها عند الاقتضاء. فقد قرر البرلمان الأفغاني مثلاً إنشاء مرفق خدمات برلمانية لتعزيز استقلاليته في إدارة شؤونه وحشد الموظفين والتمويل. والتمس مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في مجال بناء القدرات وحصل عليها.

ولعل عمل الاتحاد في زامبيا أحد أمثلة عام ٢٠١٦ لتطبيق المبادئ المشتركة. فقد وجهت الجمعية الوطنية تطوير مستودعها الرقمي بقيادة تحديد احتياجاتها عقب مجموعة من الدورات التدريبية دعمها خبراء الاتحاد. وأنشأت الجمعية لجنة توجيهية لاتخاذ القرارات وتحديد الأهداف وتوجيه العمل.

ساعد الاتحاد البرلمان الأفغاني على إنشاء مرفق خدمات برلمانية.
© IPU/Jorky، ٢٠١٦

بناء القدرات البرلمانية في العالم

دعم الاتحاد، في عام ٢٠١٦، ثماني برلمانات وطنية في تنمية قدراتها وشملت تلك البرلمانات أفغانستان ومصر وميانمار وفلسطين وجمهورية كوريا وسري لانكا وتونس وزامبيا.

ففي مصر، جدد رئيس البرلمان الجديد علي عبد العال سيد أحمد والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً مهد الطريق لمواصلة التعاون على تعزيز البرلمان والديمقراطية في مصر. وعقب تقييم للاحتياجات، عرض مشروع وثيقة شاملة ستة مجالات أولوية حددها البرلمان المصري للحصول على دعم الاتحاد؛ وشملت تلك المجالات إنشاء معهد برلماني وتحسين الرقابة وسن القوانين والتمثيل وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وفي ميانمار، شارك النواب في برنامج تمهيدي مدته خمسة أيام في عام ٢٠١٦ بمساندة الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمحور البرنامج حول المجالات الرئيسية الثلاثة للمسؤولية البرلمانية – وهي سن القوانين والإشراف على الحكومة وتمثيل المواطنين. وشارك نحو ٤٦٠ نائباً من كل الأحزاب السياسية ومجلسَي البرلمان في البرنامج الذي شهد نقل المعارف من النواب السابقين إلى النواب الجدد والتبادلات مع النواب في نحو تسعة بلدان.

وشمل الدعم الإضافي المقدَّم إلى النواب وموظفي برلمان ميانمار إنشاء مركز بيانات حديث فضلاً عن التخطيط لإطلاق شبكة داخلية وموقع إلكتروني للمركز وتدريب الموظفين على الخدمات المعلوماتية المحورية.

وفي جمهورية كوريا، شرع البرلمان في استعراض دستوري لتحديد سبل تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والنظر في تقاسم السلطات في الحكومة وتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون البرلمانية. ولمساعدة البرلمان في ذلك المسعى، نظَّم الاتحاد تبادلاً للآراء والخبرات مع خبراء دستوريين وجنسانيين من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا. ووفر أيضاً معلومات مقارنة عن إجراءات التعيين البرلماني وجلسات تصديق من شتى أنحاء المجتمع البرلماني العالمي.

٩٢ نشاطاً وطنياً وإقليمياً بحسب الموضوع

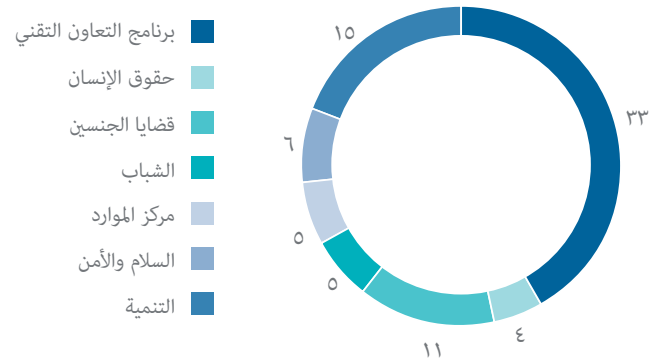

وفي سري لانكا، ساعد الاتحاد البرلمان على إنشاء مكتبة رقمية وتثبيت نظام برنامجي مخصص. ودرَّب الاتحاد أيضاً موظفين على صيانة النظام الجديد وإدارته وتعزيز قدرة البرلمان على إدارة وثائقه القيمة وصونها.

وفي تونس، وفرنا الخبرة في حلقة عمل عن نماذج إدارة الشؤون البرلمانية ووظيفة الإشراف على البرلمان.

الديمقراطية ٢٠٣٠

احتفل باليوم الدولي للديمقراطية في عام ٢٠١٦ أكثر من ٢٠ برلماناً وطنياً واستخدم العديد الشعار الذي اقترحه الاتحاد «*الديمقراطية ٢٠٣٠*». ونظَّم الاتحاد حدثاً عاماً للاحتفال بذلك اليوم بجمع برلمانيين ومواطنين لمناقشة البرلمانات ومستقبل الديمقراطية. وكانت المناقشة مفيدة جداً في وقت تعزز فيه التكنولوجيات الجديدة قدرة البرلمانات على التواصل مباشرة مع المواطنين. وبحثت أيضاً طرائق تواصل البرلمانات مع الشباب في وسطهم مع توفير مساحة أكبر للشباب في البرلمانات. وفضلاً عن ذلك، أبرزت *الديمقراطية ٢٠٣٠* الأهمية الأساسية لتعزيز الديمقراطية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تقر بأن مؤسسات قوية وشفافة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع لازمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

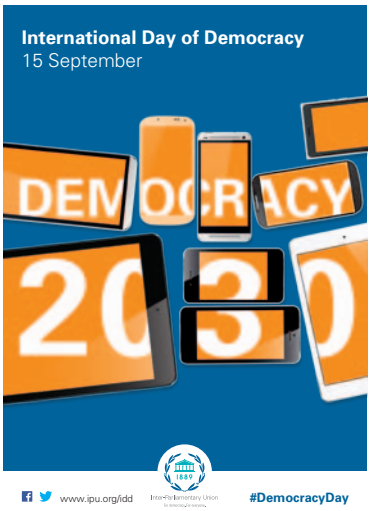

الاحتفاء بأعضائنا

في عام ٢٠١٦، وصل عدد البرلمانات الأعضاء في الاتحاد إلى ١٧١ برلماناً بانضمام مصر وغيانا وجزر القمر وسوازيلند.

وشارك رئيس الاتحاد صابر تشودي في الاحتفال بمرور ١٢٥ عاماً على انضمام برلمان صربيا إلى الاتحاد. وكان برلمان صربيا من أول الأعضاء الذين انضموا في عام ١٨٩١.

مواصلة الزخم للمساواة بين الجنسين

إن زيادة عدد رئيسات البرلمانات والالتزام القوي للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد بتنفيذ تدابير محددة لزيادة عدد النائبات ساهما مساهمة جليلة خلال عام ٢٠١٦ في هدف المساواة بين الجنسين في البرلمانات. وعلى الرغم من ذلك، تظهر بيانات الاتحاد لعام ٢٠١٦ أن الطريق لا يزال طويلاً إذ تمثل النساء ٢٣ بالمئة فقط من النواب في العالم أي أقل من هدف بيجين البالغ ٣٠ بالمئة.

ويظل القلق يساور الاتحاد والبرلمانات الأعضاء من العنف والتمييز ضد النساء والبنات، فواصلا طوال العام تنفيذ أنشطة ملموسة لإقامة عالم خالٍ من العنف على أساس الجنس.

العمل العالمي على مشاركة النساء في الحياة السياسية

شهد عام ٢٠١٦ رقماً قياسياً جديداً بانتخاب أكثر من ٥٠ امرأة إلى رئاسة برلمان أو مجلس نيابي. وكان عدد رئيسات البرلمانات ١٩ فقط في عام ٢٠٠٥ وهو أقل عدد سجِّل منذ عام ١٩٩٥ عندما وقِّع *منهاج عمل بيجين*.

وفي عام ٢٠١٦، نظم الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة قمة لرئيسات البرلمانات تحت شعار «متحدون لصياغة المستقبل». وعُقدت تلك القمة في أبو ظبي وضمت ٣٤ رئيسة برلمان وبرلمانيين من ٥٠ بلداً. واعتمدت رئيسات البرلمانات بالإجماع *إعلان أبو ظبي* الذي يحدد الخطوات العملية لما يلي:

- مساعدة البرلمانات في التركيز على التحديات الناشئة والمستقبلية،
- ومعالجة القضايا الجغرافية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والبيئة والتكنولوجية،
- وضمان عالم أشمل وأكثر مراعاة للجنسانية،
- وبناء حياة أفضل للأجيال القادمة.

وأكد الحاضرون أيضاً التزامهم بتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وجعل البرلمانات أكثر مراعاة للجنسانية وتمكين النساء والفتيات والقضاء على التمييز والعنف ضد النساء.

ويقود الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بالقدوة مع مواصلة الأمين العام مارتن شونغونغ في عام ٢٠١٦ أداء دوره بوصفه المناصر الدولي لقضايا الجنسين. والتزم بتلك الصفة بتحديد حصة ٣٠ بالمئة على الأقل لتمثيل النساء في مختلف هياكل الاتحاد ومجموعاته. وحققت الجمعية ١٣٥ في جنيف إنجازاً جديداً ببلوغ نسبة المشاركات ٣٣ بالمئة أي أعلى من متوسط عدد النائبات في العالم.

دعم الائتلافات النسائية

في عام ٢٠١٦، ساعد الاتحاد الائتلافات البرلمانية النسائية على مواصلة دورها كمحفزات قوية للتضامن والعمل الجماعي.

نظم الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة قمة لرئيسات البرلمانات تحت شعار «متحدون لصياغة المستقبل»

© المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦

الأمين العام للاتحاد يناصر تمكين النساء في حدث في مقر الأمم المتحدة بجنيف.
© IPU/Mariana Duarte Mutzenberg، ٢٠١٦

ففي كوت ديفوار، يسَّر الاتحاد حلقة عمل لإدراج حصص للجنسين في القانون الانتخابي كجزء من الدعم الجاري لائتلاف البرلمانيات في كوت ديفوار. وجمعت حلقة العمل نائبين ونائبات فضلاً عن مسؤولين حكوميين وممثلين للمجتمع المدني. وقدِّمت اقتراحات محددة، منها تحديد حصة فورية دنيا للنساء نسبتها ٣٠ بالمئة بهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين، إلى الوزارة المسؤولة عن القضايا المرتبطة بالنساء والتكافؤ بين الجنسين.

وفي موريتانيا، دعم الاتحاد الائتلاف البرلماني النسائي الحديث. ونظِّمت حلقة عمل عن الترويج والاتصال لتزويد النائبات بالمهارات اللازمة وخارطة طريق لمناصرة قانون بشأن مكافحة العنف ضد النساء. وينضم عدد متزايد من النائبات إلى الائتلاف بفضل حيوية المجموعة وأنشطتها المستهدفة والعملية.

وشارك الاتحاد أيضاً في اجتماع التخطيط الافتتاحي لائتلاف النائبات الجديد في صربيا الذي عُقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووفرت مساهمتنا لمحة عامة للإصلاحات الجنسانية التي يمكن أن ينهض بها الائتلاف في المستقبل.

وواصلنا على مدى عام ٢٠١٦ تنفيذ مشروعنا المشترك والمتعدد السنوات مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل دعم البرلمان التركي في مجال المساواة بين الجنسين. وشمل ذلك برنامج تدريب للنائبات على مهارات القيادة والتواصل. وكان الهدف الرئيسي من التدريب هو تعزيز القيادة السياسية للنساء والمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وشمل المشاركون القائدات التركية من خارج البرلمان مثل الوزيرات والمحافظات. ونظَّم الاتحاد بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رحلة دراسية إلى أوسلو للموظفين الذين يدعمون لجنة البرلمان التركي المعنية بتساوي الفرص للنساء والرجال. واستعرضت تلك المبادرة المشتركة مشروع تشريعات العمل من منظور جنساني من أجل اقتراح تعديلات ليتماشى مشروع القوانين مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البرلمانات مؤسسات مراعية للجنسانية

يتطلب نهوض البرلمانات بالمساواة بين الجنسين خبرة وبنية تحتية مكرسة لقضايا الجنسين، وأطر قانونية وسياسية قوية، والاستعداد لاستعراض عمل المؤسسة بانتظام من منظور جنساني.

وأطلق الاتحاد *عدّة التقييم الذاتي للبرلمانات*. وترمي تلك العدة إلى مساعدة البرلمانات على تقييم مستوى مراعاة الجنسانية فيها. وكانت كينيا أول بلد يستخدم عُدّة الاتحاد الجديدة. وأجري تقييم ذاتي بدعم الاتحاد. وحدد المشاركون حصة لتعزيز تمثيل النساء في المناصب القيادية في البرلمان؛ وسياسات مخصصة للمساواة بين الجنسين؛ وتدابير إيجابية لتعزيز خبرة البرلمان في ذلك المجال مثل فرص تدريبية وإنشاء جهة تواصل وتنسيق معنية بقضايا الجنسين.

وعلى المستوى الإقليمي، شارك الاتحاد في اجتماع على نطاق أوروبا بشأن البرلمانات المراعية للجنسانية نظمه المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين. وساهمنا في تشكيل الجهود المقبلة لرصد مراعاة الجنسانية في برلمانات الاتحاد الأوروبي.

النهوض بالمساواة بين الجنسين

إن جزء مهم من عمل الاتحاد على المساواة بين الجنسين دعم جهود البرلمانات للنهوض بحقوق الإنسان للنساء ولا سيما بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والهدف ٥ للتنمية المستدامة الخاص بتمكين كل النساء والفتيات والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

وفي عام ٢٠١٦، ركز الاتحاد على تعزيز المساواة بين الجنسين في حالات النزاع وما بعد النزاع عن طريق تعزيز الالتزام البرلماني بجدول الأعمال المرتبط بالنساء والسلام والأمن. وبمناسبة الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، نظَّم الاتحاد حلقة نقاش مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكتب شمال أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وركزت المناقشة على سبل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن في البلدان العربية.

وظل التعاون بين الاتحاد ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أعلى جدول أعمال الاتحاد والأمم المتحدة على مدى العام. ونظِّم اجتماع متخصص بالتعاون بين الاتحاد واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أكتوبر ٢٠١٦ تحت قيادة رئيس الاتحاد صابر تشودري. وحدد الاجتماع طرائق لتعزيز دور البرلمانات لتعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق دعم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأجرى المشاركون استعراضاً لأكثر من عقد ونصف من التعاون البرلماني مع اللجنة المذكورة. وأظهر الاستعراض زيادة ملحوظة في مساهمة البرلمانات في صياغة تقارير الدول. ولاحظ أن التحسينات في التقارير القطرية والآراء البرلمانية المعززة نتيجة مباشرة لأكثر من ١٥ عاماً من العمل المشترك بين الاتحاد واللجنة.

وروَّج تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عن طريق أنشطة وطنية موجَّهة شملت المساهمة القيمة لأعضاء اللجنة. وعززنا بتلك الأنشطة التعاون بين الأطراف المعنية الوطنية أي النواب والحكومة والمجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، ساعدنا في تبادل الخبرات بين النواب من مختلف أنحاء العالم بشأن أفضل طريقة للمساهمة في إنفاذ الحقوق المكفولة في الاتفاقية.

وعلى هامش الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، نظَّم الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حدثهما البرلماني السنوي الخاص بشأن *قوة التشريعات في تمكين النساء والتنمية المستدامة*. وعُقد ذلك الاجتماع بشأن تحت الشعار الرئيسي للجنة المذكورة. واستعرض النواب والخبراء المشاركون وضع القوانين التمييزية في شتى أنحاء العالم وناقشوا قوة البرلمانات في تنفيذ الإصلاحات واعتماد استراتيجيات لإلغاء القوانين التمييزية. وفضلاً عن ذلك، بحث المشاركون فرصاً لتأمين الإنفاذ الفعال للقوانين الخاصة بالمساواة بين الجنسين وسبل القضاء على العنف ضد المرأة عن طريق عمل البرلمان. وشمل الحدث نحو ١٢٠ برلمانياً ونحو ٦٠ خبيراً من منظمات دولية وحكومات والمجتمع المدني.

وقدمنا مساعدة مباشرة للبرلمانات في عدة بلدان في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى دعم الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للبرلمان التركي، نظَّم الاتحاد وبرلمان ناميبيا ندوة برلمانية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز والاستعراض الدوري الشامل مع التركيز على الملاحظات الختامية التي اعتمدتها لجنة الاتفاقية. وأُدرجت مجالات الأولوية والتوصيات بالكامل في *خطة عمل ناميبيا الوطنية بشأن العنف القائم على الجنسين ٢٠١٦-٢٠٢٠*.

وأجرى الاتحاد تقييماً للاحتياجات مع برلمان فيجي لتمكينه من تحديد مجالات حيث يمكن للبرلمان تعزيز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك النهوض بالمساواة بين الجنسين. وسينفِّذ برلمان فيجي وبرلمانات أخرى تدابير المتابعة في المنطقة بدعم منظمتنا.

القضاء على العنف ضد النساء بما في ذلك مضايقة النائبات وممارسة العنف ضدهن

في عام ٢٠١٦، نشر الاتحاد دراسة بارزة عن التمييز على أساس الجنس والمضايقة والعنف ضد النائبات. وكشفت الدراسة أن التمييز على أساس الجنس والعنف ضد النائبات مشكلتان عالميتان تعيقان المساواة بين الجنسين وتقوضان أسس الديمقراطية.

ومن أصل ٥٥ نائبة من ٣٩ بلداً أجرت الاستبيان، أفادت أكثر من ٨٠ بالمئة بالتعرض لشكل من أشكال العنف النفسي ولا سيما ملاحظات تمييزية على أساس الجنس وتهديدات عبر وسائل الإعلام الاجتماعية. وقالت نحو ٢٠ بالمئة إنهن تعرضن للمضايقة الجنسية و٢٠ بالمئة للصفع أو الدفع أو الضرب بما في ذلك على يد نواب آخرين. وتعيق تلك السلوكيات غير المقبولة النائبات من أداء عملهن بحرية وسلام. وتعرقل السير الجيد لعمل البرلمانات وطابعها الجامع واعتزامها تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي الدراسة، أجرت البرلمانات استقصاء بشأن التدابير المتخذة لمنع سلوكيات التمييز والعنف والمضايقة على أساس الجنس والقضاء عليها. وتتجلى أمثلة إيجابية في ما بات أساساً جديداً للبحوث الجديدة والتصدي لظاهرة لا يمكن التسامح معها بعد الآن.

وكان للدراسة تأثير بالغ في المجتمع البرلماني العالمي وحظيت بتغطية إعلامية واسعة. وقرر أعضاء مكتب الاتحاد للبرلمانيات نشر الدراسة في برلماناتهن لتحفيز النقاش وإلهام أنشطة مجدية للقضاء على كل أشكال العنف ضد النائبات.

في أوائل عام ٢٠١٧، شارك النساء والرجال حول العالم في مسيرة من أجل النهوض بحقوق الجنسين.

© AFP/Lluis Gene، ٢٠١٧

مناصرة حقوق الإنسان وحماية حقوق النواب

واصلت لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين ريادة الجهود المبذولة لحماية البرلمانيين الأفراد وتعزيز الانتصاف في حالة انتهاك حقوقهم الأساسية. وأوفدت بعثات لتقصي الحقائق في كمبوديا والمالديف وكلِّفت بمراقبة المحاكمات في كولومبيا وماليزيا خلال السنة قيد الاستعراض. وعالجت اللجنة أوضاع معقدة من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان لنواب المعارضة في عدة مناطق من العالم في ظل أزمات سياسية متفاقمة.

وشهد العالم ارتفاعاً مقلقاً في انتهاكات حقوق الإنسان للنواب في عام ٢٠١٦. وللسنة الثالثة على التوالي، ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان للنواب بوجه عام فأبرز ذلك مجدداً المخاطر التي يتعرض لها النواب في العالم أثناء أداء مهامهم وإعمال حقهم في حرية التعبير. وفي عام ٢٠١٦، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في وضع ٤٥٩ برلمانياً من ٤٢ بلداً انتُهكت أو هُددت بالانتهاك حقوقهم بطريقة ما. وللمقارنة، بلغ ذلك العدد ٣٢٠ نائباً من ٤٣ دولة في عام ٢٠١٥ و٣١١ برلمانياً من ٤١ بلداً في عام ٢٠١٤. وقدِّمت حالات جديدة تخص ١٩٦ برلمانياً إلى اللجنة خلال العام قيد الاستعراض.

وشهدت كل منطقة من العالم انتهاكات لحقوق الإنسان للنواب في عام ٢٠١٦ كما يلي:

- ١٥٥ نائباً من الأمريكتان (٣٤ بالمئة)
- ١١٠ من آسيا (٢٤ بالمئة)
- ٨٩ من أفريقيا (١٩ بالمئة)
- ٦٣ من أوروبا (١٤ بالمئة)
- ٣٩ من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٨ بالمئة)
- ٣ من جنوب المحيط الهادئ (١ بالمئة)

ومقارنة بالأعوام السابقة، شهد عام ٢٠١٦ زيادة حادة في القضايا الجديدة في أمريكا اللاتينية وأوروبا وبدرجة أقل في آسيا وانخفاضاً ملحوظاً في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولأول مرة في السنوات القليلة الماضية، تلقت اللجنة تقارير عن برلمانيين في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وفي غالبية القضايا المرفوعة، كان النواب المنتهكة حقوقهم الأساسية من المعارضة (٧٣ بالمئة) على الرغم من أن ٢٥ بالمئة كانوا من الأحزاب الحاكمة. و٨٠ بالمئة من النواب المعنيين رجالاً و٢٠ بالمئة نساء (مقارنة بنسبة ٨٨ بالمئة و١٢ بالمئة على التوالي في عام ٢٠١٥).

وأعرب الاتحاد عن قلقه من استخدام الإجراءات القضائية لمعاقبة المعارضة السياسية السلمية وتقويض قدرة البرلمانيين والبرلمانات على أداء مهمتهم

انتهاك حقوق الإنسان للنواب ٢٠١٦

عدد القضايا المنظورة حالياً أمام لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

٤٥٩ نائباً
في ٤٢ بلداً

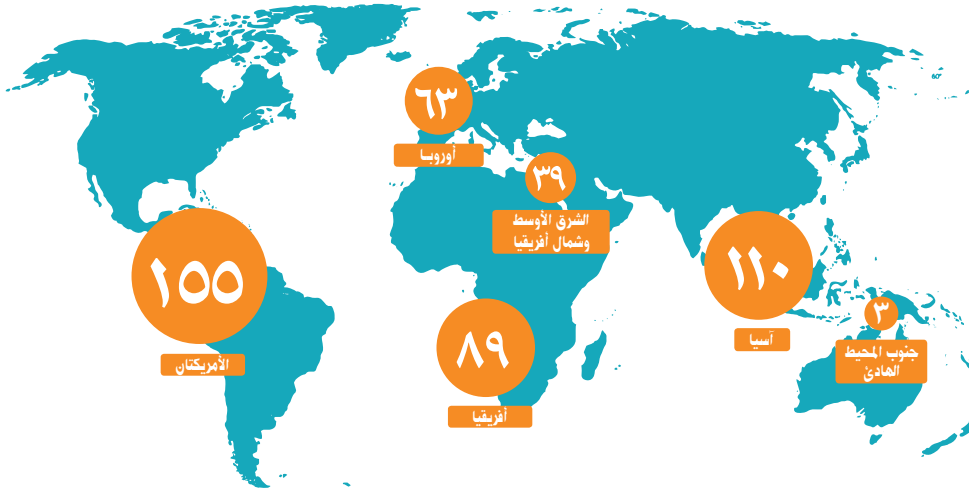

أكثر الانتهاكات شيوعاً

١ غياب المحاكمة العادلة والإجراءات غير العادلة الأخرى
٢ التعليق غير المبرر وإسقاط الولاية البرلمانية
٣ انتهاك حرية التعبير
٤ الاحتجاز التعسفي للولاية البرلمانية

٣٦٩ ٩٠

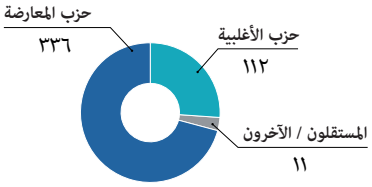

لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين مصدر فريد لحماية وإنصاف النواب المقتولين أو المهاجمين أو المهددين أو المسجونين بسبب آرائهم أو اختلافهم السياسي.

وإذا لم يتمكن النواب من أداء عملهم بأمن وسلام ومن دون خوف. فلا يمكن ضمان أداء البرلمان دوره في حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية للمجتمع ككل.

ولا ديمقراطية من دون احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الفكر والتعبير. والحق في الحياة والحرية والمساواة والمشاركة في الحكومة.

ويتعاون الاتحاد الدولي مع البرلمانات لضمان وفائها بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

www.ipu.org
http://ipu.org/iss-e/hr-law.htm
postbox@ipu.org

المؤسسية. وفي ظل تفاقم اضطهاد النواب، ظهر نمط مقلق من القمع في عام ٢٠١٦: استُخدمت كثيراً المحاكم والإقصاء غير القانوني من الحياة السياسية كوسيلة لإسكات أصوات الانتقاد.

وأصبح الافتقار للمحاكمة العادلة وغيرها من الإجراءات غير العادلة من أكثر أنواع الانتهاكات شيوعاً في عام ٢٠١٦ (ارتفاعاً من ١٨.١ بالمئة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٤.٦ بالمئة في عام ٢٠١٦) ويليها تعليق الولاية البرلمانية أو سحبها – وهي استراتيجية شهدت زيادة ملحوظة من ١٢.٣ بالمئة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠.٧ بالمئة في عام ٢٠١٦. وظلت انتهاكات حرية التعبير مستقرة نسبياً (بزيادة قدرها ٢ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٥) وإن انخفضت نسبة الاعتقالات والاحتجازات التعسفية انخفاضاً ملحوظاً (١٠.٨ بالمئة في عام ٢٠١٦ مقابل ١٨.٧ بالمئة في عام ٢٠١٥).

وشهدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين مرور ٤٠ عاماً على إنشائها في ظل ذلك العالم المليء بالتحديات. وكرمت جمعية الاتحاد ١٣٥ (جنيف، أكتوبر ٢٠١٦) عمل اللجنة والعديد من البرلمانيين والبرلمانيات الشجعان في العالم الذين يتعرضون لتهديدات بسبب تنديدهم بالظلم والإساءة. ومنذ إنشاء اللجنة في عام ١٩٧٦، نظرت في قضية أكثر من ٢٥٠٠ برلماني من ١٠٩ بلدان وتعمل بلا كلل أو ملل لإقناع السلطات أو الضغط عليها من أجل إيجاد حل اهتداءً بمبدأين رئيسيين هما «لا للتخازل» و«لنتكاتف مساعدةً للبرلمانيين المهددين».

وكانت الاحتفالات بمرور ٤٠ عاماً تذكيراً حياً للأهمية المتزايدة للجنة وأن المثابرة تفيد في مجال حقوق الإنسان. ولعل قضية السيناتور السابق هيبوليتو سولاري التي نُقلت عن طريق الشهادة الشخصية لحفيدته أوليفيا سولاري يريغويين مثالاً جيداً. وكانت قضية السيناتور سولاري من أول القضايا التي رُفعت للجنة في عام ١٩٧٧. فقد احتُجز وعُذب ونُفي من الأرجنتين عقب انقلاب الحكم في السنة السابقة. وبعد الإفراج عنه، واصل الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان قبل أن يصبح عضواً في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين ورئيساً لها. واضطر للانتظار حتى عام ٢٠١٥ كي يدينه معذبوه.

ومن معالم الاحتفالات معرض صور وشهادات شخصية من أفراد عائلات البرلمانيين الذين عانوا أو لا يزالون من انتهاكات حقوق الإنسان. وشُدد على القصة الإنسانية لكل قضية تُرفع إلى اللجنة. وقدِّم عرض لعمل اللجنة وإنجازاتها وتحدياتها خلال حدث خاص في جمعية الاتحاد. وأُخرج فيلم متحرك عن عمل اللجنة في تلك المناسبة وسيكون مفيداً في إبراز ذلك العمل داخل البرلمانات وخارجها في شتى أنحاء العالم.

ونظراً إلى الزيادة الحادة في القضايا المنظورة أمام اللجنة، شددت الاحتفالات بمرور الأربعين عاماً على الأهمية الملحة لأعضاء الاتحاد والبرلمانيين الأفراد في العالم كي يظهروا تضامناً أكبر مع زملائهم المنتهكة حقوقهم الأساسية.

مساعدة البرلمانات على إعمال حقوق الإنسان

ظل التزام الاتحاد بالنهوض بحقوق الإنسان راسخاً طوال العام. وواصلنا دعم المشاركة البرلمانية الوثيقة في عمل مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل.

وفي ذلك الإطار عملنا على نحو وثيق مع شريكنا الدائم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، نظمنا معاً مناقشة خبراء

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تجري بعثة لتقصي الحقائق في كمبوديا في عام ٢٠١٦.

© IPU، ٢٠١٦

انتخبت النائبة الأفغانية فوزية كوفي رئيسة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في يناير ٢٠١٧. © IPU/Pierre Albouy، ٢٠١٦

للتقدم المحرز في المشاركة البرلمانية في مجلس حقوق الإنسان التي بدأت في عام ٢٠١٣.

وشمل المشاركون أعضاء من المجتمع الدبلوماسي لجنيف والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

ونشر الاتحاد والمفوضية السامية نسخة محدثة من منشورهما المشترك *دليل البرلمانيين: حقوق الإنسان*. ويوفر ذلك الدليل لمحة عامة عن الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان والآليات الدولية التي تشرف على تنفيذها على الصعيد الوطني. وترمي إلى دعم الجهود البرلمانية الرامية إلى إنفاذ حقوق الإنسان في الواقع.

وفي إطار عملنا على تحسين مساهمة البرلمانات في مناصرة حقوق الإنسان، نظَّم الاتحاد ندوة إعلامية للبرلمانات في منطقة المحيط الهادئ للتوعية بسبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان.

وأقر المشاركون بأن أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة. وخلصوا إلى أنه ينبغي للبرلمانيين أن يعالجوا حقوق الإنسان والأهداف في آن واحد أثناء أداء واجباتهم؛ وشددوا على أن آليات مساءلة محكمة لازمة لتحقيق تلك الأهداف بفعالية. وناشدوا بزيادة الموارد المخصصة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

مكافحة الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال

قدَّرت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٣ أن عدد الأطفال المعرضين لشكل من أشكال عمالة الأطفال بلغ ١٦٨ مليون طفل في شتى أنحاء العالم. وفي عام ٢٠٠٢، قدَّرت المنظمة أن ١.٢ مليون طفل يقع ضحية للاتجار كل عام. وأمام تلك البيانات المخيفة قصص أطفال انتهكت حقوقهم الأساسية.

وعمل الاتحاد على جبهات عديدة من أجل توعية البرلمانات بضرورة القضاء على كلا الآفتين.

وخلال ندوة إقليمية بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال على نطاق واسع، وافق النواب من أفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى على التعاون على نحو أوثق. وشارك أكثر من ١٠٠ مشارك في الندوة منهم ٨٠ نائباً من ١٦ بلداً. ونظِّمت الندوة بالتعاون بين الاتحاد وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

واعتزم المشاركون جرد الصكوك القانونية الإقليمية والدولية الخاصة بالاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وحماية الأطفال. وشجعوا أيضاً الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التصديق على تلك الصكوك وضمان تطبيقها؛ وإجراء دورات إعلامية داخلية للبرلمانيين عن الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وحماية الأطفال؛ ودعم جهود التوعية بتلك القضايا في صفوف الشعب.

تدعيم تمكين الشباب

نصف سكان العالم اليوم دون الثلاثين من العمر. وعلى الرغم من ذلك العدد الكبير، كشف بحث للاتحاد في عام ٢٠١٦ أن الشباب لا يزالون ممثلين دون النصاب في برلمانات العالم. وعليه، دمجنا تمكين الشباب كهدف جوهري في *استراتيجيتنا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١* ونشدد على الدور الحيوي الذي ينبغي أن تؤديه البرلمانات في تعزيز المشاركة السياسية للشابات والشبان.

وكانت أهمية مشاركة الشباب في البرلمانات في صميم المناقشة العامة لجمعية الاتحاد ١٣٤ بشأن *تجديد الديمقراطية وإسماع صوت الشباب*. وخلال المناقشة، شددت البرلمانات الأعضاء على الضرورة الملحة لإشراك المزيد من الشباب في الحياة السياسية لأنه حق بل عنصر أساسي للتجديد الضروري للمؤسسات السياسية.

قيادة الإدماج

«تحويل الأقوال إلى أفعال»، أدخل الاتحاد تدابير لإدماج البرلمانيين الشباب في شتى أنحاء هياكله. ومحور تلك الجهود منتدى الاتحاد للبرلمانيين الشباب، وهو هيئة دولية يقودها الشباب تمثل صوت البرلمانيين الشباب في العالم.

وفي الدورة الثالثة، استحدث المنتدى مساراً لإبلاغ البلدان عن إنجازات الشباب من أجل تحسين رصد تأثيره وتقييمه، وأثرى بمنظور الشباب عمل الاتحاد على تجديد الديمقراطية وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والنهوض بحقوق الإنسان.

أنشطة الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب التابع للاتحاد والذي استضافته الجمعية الوطنية لزامبيا في مارس مع أكثر من ١٣٠ نائباً من شتى أنحاء العالم لبحث سبل مساهمة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالتعاون مع عشرات الدعاة الشباب وممثلي برلمانات الشباب والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، اعتمد البرلمانيون الشباب حلولاً طموحة يقودها الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز الشفافية والإشراف على المالية العامة لمكافحة الفساد، وزيادة الشراكات مع الشباب، وإدماج آراء الشباب وشواغلهم في خطط التنمية والاستراتيجيات والسياسات والقوانين على الصعيد الوطني.

الاتحاد مركز عالمي للبيانات والإرشادات

في عام ٢٠١٦، رسخ الاتحاد مكانته كمركز عالمي لرصد مشاركة الشباب في البرلمانات وإعداد مبادئ توجيهية لتعزيزها. وبناء على بيانات استقصاء

المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب حدد حلولاً يوجهها الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

© IPU/Kwatu Media، ٢٠١٦

البرلمانات، كشف تقريرنا لعام ٢٠١٦ بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية أن ١.٩ بالمئة فقط من أصل ٤٥ ألف برلماني في العالم دون سن الثلاثين.

وحلل التقرير أيضاً مشاركة الشباب في البرلمانات من منظور جنساني وقارن المناطق والمناطق الفرعية. واستعرضت التدابير التي اتخذتها البرلمانات لتعزيز مشاركة الشباب في عملها. وأفضى التقرير إلى توصيات مهمة شملت اعتماد حصص ومواءمة السن الدنيا للترشح للمناصب مع السن الدنيا للتصويت. وشدد على ضرورة إعداد برامج وتدابير محددة لمشاركة من هم دون الثلاثين من العمر والشابات بوجه خاص. ويُعد التقرير التحليل الأكثر حجية لمشاركة الشباب في البرلمانات واستُشهد به في عمل العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

الحملات من أجل مشاركة الشباب

في نوفمبر ٢٠١٦، اشتركنا مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب لإطلاق حملة *الترشح ليس بالسن*. وتناصر تلك الحملة حقوق الشباب المترشحين إلى مناصب منتخبة وتلهم الشباب بالمشاركة في الانتخابات. واستناداً إلى بيانات الاتحاد، كان للحملة تأثير فوري في وسائل الإعلام الاجتماعية بأكثر من ٦٠ مليون ظهور للهاشتاق *#NotTooYoungToRun* في الأسبوع الأول. وأشركت الحملة العديد من المشرعين الشباب النشطين في منتدى الاتحاد للبرلمانيين الشباب.

وتنهض تلك الحملة العالمية بحق الشباب في الترشح للانتخابات عن طريق تخفيض السن القانونية لذلك والحث على مواءمة سن الترشح مع سن التصويت. وتهتدي الحملة بمبدأ أن «البالغ للتصويت بالغ للترشح». وتنفَّذ تلك الحملة تحت رعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، ومبادرة الشباب من أجل الدفاع عن الحقوق والنمو والتقدم، ومنتدى الشباب الأوروبي.

NOT TOO YOUNG TO RUN

ويمكنكم المشاركة في الحملة عبر http://nottooyoungtorun.org/ وتويتر باستخدام *#NotTooYoungToRun*.

تمكين البرلمانيين الشباب في الساحة الدولية

إضافة إلى دعم الشباب على الصعيد الوطني، يسرنا إسماع أصوات البرلمانيين الشباب في المداولات الدولية. وشارك وفد من منتدى الاتحاد للبرلمانيين الشباب في المنتدى العالمي للشباب الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومنتدى المفوضية السامية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وأدى البرلمانيون الشباب أدواراً ريادية في الفعاليتين عن طريق تأكيد دور البرلمانيين الشباب كجهات رئيسية في حركة الشباب الدولية واستفادة أعضاء المنتدى من مجموعة واسعة من القادة ووجهات النظر العالمية. وقد ساعد ذلك في ترسيخ مكانة النواب كمناصري تمكين الشباب على الصعيد الدولي فضلاً عن تدعيم دور الاتحاد كقائد للحركة.

يعمل الاتحاد على إسماع أصوات البرلمانيين الشباب في المحافل الدولية.
© IPU/Charlie Halwiindi، ٢٠١٦

عُرض رسم معلوماتي يبين عمل الاتحاد في مجال الصحة خلال الدورة التاسعة والستين لجمعية الصحة العالمية.
© IPU، ٢٠١٦

مساعدة البرلمانات على تحقيق أهداف الصحة

في عام ٢٠١٦، تعاونا مع منظمة الصحة العالمية وشراكة صحة الأم والوليد والطفل وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية من دون تمييز.

وشمل ذلك النشاط المشترك بناء قدرات البرلمانات وكفاءاتهم للمساهمة في تحسين نواتج الصحة للنساء والأطفال والمراهقين والمجموعات المهمشة الأخرى مثل الرجال الذين يعاشرون رجالاً والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. ويتمحور عملنا حول ما يلي:

- توفير مساهمات قوية في غايات هدف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة وبخاصة الجهود الرامية إلى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠،
- وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية،
- وتنفيذ أحكام الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق.

المناقشات العالمية الخاصة بالصحة

واصل الاتحاد في عام ٢٠١٦ تعبئة مساهمة البرلمانات في الآليات والمسارات العالمية الرئيسية الخاصة بالصحة. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، نظمنا أول اجتماع برلماني على الإطلاق في جمعية الصحة العالمية. وشدد ذلك الحدث التاريخي على الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون، بفضل مكانتهم الفريدة كممثلي ناخبيهم، في إيلاء الأولوية للأنشطة وتخصيص الموارد لحماية حق الجميع في أعلى معايير الصحة.

وشارك نواب من شتى أنحاء العالم في الاجتماع البرلماني المنظَّم على هامش اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالقضاء على الإيدز. وناقشوا الممارسات الناجحة وحددوا سبل تعجيل السياسات الفعالة لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية التي يحتاجونها. ونظَّم الاتحاد الاجتماع بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز استناداً إلى الشراكة القائمة بين المنظمتين لمكافحة ذلك المرض عن طريق العمل البرلماني. ويقر الإعلان المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى مع التقدير بجهود الاتحاد لدعم البرلمانات الوطنية في تذليل العقبات السياسية والتشريعية أمام التصدي الوطني الفعال لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز.

وفي مستجدات أخرى في عام ٢٠١٦، دعا الأمين العام للأمم المتحدة رئيس الاتحاد صابر تشودري إلى المشاركة في المجموعة الاستشارية العالية المستوى لحركة كل امرأة كل طفل والأمين العام للاتحاد مارتن شونغونغ إلى الانضمام إلى الفريق التوجيهي لمبادرة تعزيز التغذية.

فتاة عمرها ١٥ عاماً في فيديو في يوم زواجها من رجل عمره ٣٢ عاماً في بنغلاديش. وتقترح الحكومة قانوناً جديداً لسد الفجوة بين القانون المدني والقانون الديني الشخصي. © Getty Images/AFP/Allison Joyce، ٢٠١٥

التصدي لأوجه عدم المساواة في الرعاية الصحية

واصل الاتحاد العمل بالتعاون الوثيق مع البرلمانات على معالجة أوجه عدم المساواة في مجال الصحة وضمان إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً.

وفي ليسوتو، أجرينا استعراضاً لعمل البرلمان على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة وحددنا التزامات رئيسية ساهمت في تحقيقها. وتبيِّن الدراسة مدى ممارسة البرلمانات لسلطاتها لضمان وفاء حكوماتها بالتزاماتها والترويج لتقديم خدمات أعدل وأفضل. وأدرجت أيضاً في الاستعراض خطة عمل مقترحة لبرلمان ليسوتو لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

حماية صحة النساء والفتيات

وسَّع الاتحاد شراكته مع منظمة الصحة العالمية لإجراء دراسات معمقة عن تأثير التشريعات في قضايا الصحة. ونُشرت أول دراسة في عام ٢٠١٦ ونظرت في تشريعات زواج القصر والزواج المبكر والقسري في ٣٧ بلداً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعدّ تلك الأنواع من الزواج انتهاكاً لحقوق الإنسان إذ تحرم الفتاة من طفولتها وتعرض صحتها ونموها للخطر وتعرقل تعليمها وتحد من فرصها للتمكين والتنمية الاجتماعية وتزيد من خطر تعرضها للعنف والإساءة. وشملت التوصيات الرئيسية للدراسة تدابير شاملة منها ما يلي:

- تشريعات لرفع السن الدنيا لزواج البنات إلى ١٨ سنة،
- وتوفير فرص متساوية للحصول على تعليم جيد للبنات والصبيان،
- وحشد البنات والصبيان والآباء والقادة حول تغيير الممارسات التمييزية ضد البنات،
- ومنح المتزوجات من البنات خيارات للتعليم والتوظيف واكتساب مهارات المعيشة ومعلومات وخدمات عن الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الوصول إلى خدمات في حالات العنف الأسري،
- ومعالجة الأسباب الرئيسية لزواج الأطفال بما في ذلك الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز على أساس الجنس والقيمة المنخفضة للفتيات والعنف ضد البنات.

وكانت التشريعات للحد من تلك الأنواع من الزواج حاسمة في تلك الأنشطة.

وبالتعاون مع برلمان بنغلاديش، بدأنا مبادرة مشتركة لمدة سنتين تهدف إلى تعزيز تأثير جهود تواصل النواب مع المجتمع للقضاء على زواج الأطفال. وتوفر المبادرة أيضاً منصة لمناقشة التوصيات وتحسينها فيما يخص مشروع قانون زواج الأطفال المزمع مناقشته في البرلمان في عام ٢٠١٧.

وبدأ برلمان رواندا والاتحاد يعملان على تعزيز العمل البرلماني لتحسين التخطيط الأسري وصحة المراهقين والحصول على معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية، والتسجيل المدني، والإحصاءات البالغة الأهمية. وفي نوفمبر، نظّمت اجتماعات بين النواب وقادة المجتمع والمسؤولين المحليين والجمهور العام في ٣٠ حياً. وحددوا الثغرات والاحتياجات والعوامل الثقافية التي عرقلت النفاذ إلى التخطيط الأسري. وسترشد النتائج العمل البرلماني المستقبلي على تلك القضية.

واستناداً إلى التعاون القائم الذي بدأ في عام ٢٠١٢، عمَّق برلمان أوغندا والاتحاد مسائل صحة الأم والوليد والطفل. وفي نوفمبر ٢٠١٦، نظمنا ندوة للنواب الجدد حيث وضعت استراتيجية ترويج جديدة لإرشاد عمل برلمان أوغندا العاشر في مجال صحة الأم والوليد والطفل.

وانتفع ٤٠ نائباً من سيراليون بتدريب معمق في حلقة عمل تحت رعاية الاتحاد بشأن القضاء على التمييز وإقصاء الناجين من مرض إيبولا. وبعد حلقة العمل، أجرى النواب زيارات للتواصل مع فريتاون والمدينة الشرقية لكينيما من أجل نشر رسائل الدعم للناجين ومكافحة العنف والإقصاء الذي تتعرض له النساء المصبن بذلك المرض في المجتمعات والسياقات الصحية. وتواصلوا مع القادة المحليين والشرطة والمسؤولين القانونيين والعاملين في مجال الصحة والتعليم والمجتمع ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات التي تمثل النساء والشباب والجمهور العام.

وقام فريق الاتحاد الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ مرض الإيدز وصحة الأم والوليد والطفل بإيفاد بعثة ميدانية إلى لوساكا بزامبيا وهي إحدى المدن الثلاثة عشرة في العالم التي تعجِّل الحصول على علاج لذلك الفيروس. وشهدت المجموعة بنفسها نجاح تنفيذ البرامج في المجتمعات المحلية للحد من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ودعت إلى توسيع نطاق تلك البرامج. ويعتزم الاتحاد تزويد برلمان زامبيا بالدعم التقني والمشورة بشأن صحة النشاء والأطفال والمراهقين.

نواب في سيراليون ينتفعون بتدريب للقضاء على التمييز ضد الناجين من مرض الإيبولا.
© IPU، ٢٠١٦

إدراج أهداف التنمية المستدامة في صميم العمل البرلماني

تعدّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجموعة شاملة تضم ثلاثة عناصر رئيسية ومترابطة هي أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. والخطة رؤية طموحة للقضاء على الفقر وإنقاذ الكوكب وضمان الرخاء للجميع. وأعضاء الاتحاد ملتزمون باتخاذ التدابير اللازمة للمضي قدماً بتلك الرؤية ومواصلة العمل على جعل البرلمانات «ملائمة للغرض» من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وتحت رعاية الاتحاد، التزمت البرلمانات بتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين محلية قابلة للإنفاذ ومساءلة الحكومات ومواءمة الميزانيات مع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠١٦، ركز الاتحاد على تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق التبادلات والتعاون البرلمانيين على المستوى الإقليمي. وبفضل سلسلة من الندوات، وسعنا المعارف والتفاهم بين البرلمانات بشأن أهداف التنمية المستدامة وساعدناهم في وضع خطط على المستويات الإقليمية. وأفضت الندوات إلى عدد من التوصيات الملموسة والاستباقية كي تساهم البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وركزت تلك الاجتماعات الإقليمية على الهدف ١٦ للتنمية المستدامة الذي أبرز أهمية الحوكمة والشمولية والمشاركة والحقوق والأمن في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي يناير، بحث رؤساء البرلمانات في منطقة جنوب آسيا سبلاً عملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء عناية خاصة لتحسين الصحة بالحد من استهلاك التبغ. وأبرزوا ثغرات الحوكمة وضرورة وضع خارطة عمل وطنية وإقليمية. وقالوا إن أنظمة رصد التقدم وإنفاذ المساءلة تكتسي أهمية محورية للمشاركة البرلمانية. وسعياً إلى التقدم في ذلك العمل، اعتمد رؤساء البرلمانات *إعلان داكا بشأن العمل على خطة التنمية المستدامة في جنوب آسيا* ووافق على إنشاء منتدى رؤساء البرلمانات في منطقة جنوب آسيا المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقرروا أن يجتمع المنتدى مرة في السنة لمناقشة التقدم في تحقيق تلك الأهداف مع تركيز كل اجتماع على أحد جوانب التنفيذ.

وفي أبريل، اجتمعت برلمانات أوروبا الوسطى والشرقية للسنة الثانية على التوالي في بوخارست برومانيا لمتابعة الاستنتاجات التي خلصت إليها في عام ٢٠١٥. وتعهدت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام نهج شامل: «الشعب والسلام والرخاء والكوكب والشراكات». واعتمدت بياناً يشير إلى أن النواب يتمتعون بمكانة فريدة لتوعية المواطنين بأهمية الانتقال إلى ثقافة مسؤولة بيئياً. وحُثت البرلمانات على ضمان تمتعها بقوانين ملائمة لحماية البيئة وتخصيص موارد كافية للاستجابة للكوارث الطبيعية والحد من تأثير تغير المناخ. وبمناسبة تلك الندوة الإقليمية، اعتمد برلمان رومانيا إعلاناً شاملاً عن أهداف التنمية المستدامة وهو أول إعلان من ذلك النوع في شتى أنحاء العالم.

واجتمع البرلمانيون من شتى أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي في ديسمبر في مدينة بنما خلال ندوة تحت رعاية الاتحاد وبرلمان أمريكا اللاتينية

الاتحاد ملتزم بالجهود الرامية إلى تحقيق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
© NurPhoto/Alvaro Fuente، ٢٠١٥

والكاريبي. وركزوا على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعرقلتها للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وحددوا خطوات رئيسية يمكن للبرلمانات اتخاذها لسد ثغرات الدخل في البلدان وبينها فضلاً عن مكافحة التمييز والإقصاء الذي يحول دون الرفاه والرخاء.

وعقد الاتحاد والمجلس الوطني الشعبي الصيني أول ندوة أقاليمية في بيجين في سبتمبر. وجمع ذلك الاجتماع الابتكاري مشاركين من بنغلاديش وكمبوديا وكينيا وباكستان ورواندا وزامبيا والصين استخدموا تلك المنصة لتبادل الخبرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشملت المناقشة سبل تعزيز التعاون بين البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأوليت عناية خاصة لتغير المناخ وعواقبه الذي بات أحد أهم العقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مساعدة البرلمانات في إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة

سعياً إلى مساعدة البرلمانات على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وضع الاتحاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *مجموعة أدوات للتقييم الذاتي في مجال أهداف التنمية المستدامة*. وترمي مجموعة الأدوات إلى تمكين البرلمانات من تحديد الممارسات الجيدة والثغرات والفرص والدروس المستفادة لإضفاء الطابع المؤسسي بفعالية على أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في المسار التشريعي. وينبغي أن تسمح نتائج التقييم الذاتي بتحديد أولويات الإصلاح من أجل تعزيز استجابتها لأهداف التنمية المستدامة وبدء عملية التقييم الداخلي. والهدف النهائي هو أن تصبح البرلمانات «ملائمة للغرض» من أجل المشاركة مشاركة كاملة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

خارطة الطريق البرلمانية لمواجهة تغيّر المناخ

في عام ٢٠١٦، كثّف الاتحاد أنشطته في مجال تغيّر المناخ. واعتمدت البرلمانات الأعضاء *خطة العمل البرلمانية بشأن تغيّر المناخ* وكان الغرض الرئيسي منها حشد الآراء السياسية والمشاركة والمتابعة والرقابة في البرلمانات خلال تنفيذ اتفاق باريس.

وكانت خطة العمل في صميم الاجتماع البرلماني لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22/CMP12) المعقود في المغرب وجمع نحو ٣٠٠ مندوب من أكثر من ٦٠ بلداً وخمس قارات. وأثبت الاجتماع وجود وعي قوي لدى البرلمانيين بضرورة اتخاذ تدابير حاسمة في مجال تغيّر المناخ. وشمل ذلك بخاصة التشريع للانتقال إلى الطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا والمساهمات المحددة وطنياً مثل الالتزامات العامة بتدابير تغيّر المناخ التي يعتزم موقعو اتفاق باريس تنفيذها بعد عام ٢٠٢٠.

وفي العديد من البلدان، يفتقر البرلمان للقدرة على المساهمة بفعالية ووضع استراتيجيات وضمان تمويلها. والاستثمار في بناء القدرات شرط رئيسي مسبق للتشريع والعمل بإحكام. واعتمد اجتماع المغرب خارطة طريق لتنفيذ *خطة العمل البرلمانية بشأن تغيّر المناخ*.

تعبئة الموارد – من يموِّل الاتحاد البرلماني الدولي؟

يموِّل أعضاؤنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً مبلغاً متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة ومؤسسات.

والوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية، ومنظمة الدعم الإنمائي العالمي، والوكالة الأيرلندية للتنمية من بين الجهات المانحة التي توفر حالياً تمويلاً متعدد السنوات للبرامج المتعلقة بالجنسين وحقوق الإنسان والتعاون التقني. وفي ديسمبر ٢٠١٥، وقعت حكومة الصين اتفاق تمويل مع الاتحاد لدعم البرامج وبناء القدرة البرلمانية على المساهمة في التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتوفر الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة دعماً لعدد من البرامج القطرية.

وفي عام ٢٠١٦، شملت مستجدات التمويل المساهمات الحكومية والشراكات المعززة. ووفرت الإدارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية منحة لمدة ثلاث سنوات لدعم أنشطة الاتحاد في مجال قضايا الجنسين. وقدَّمت حكومة الإمارات العربية المتحدة دعماً لبرنامج تمويل وأتاحت خدمات عينية لتطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد. وواصلت جمهورية كوريا توفير الدعم من حيث انتداب كبار موظفي البحث إلى الاتحاد. وتعهدت حكومة غينيا الاستوائية بموارد لمساعدة عملنا على تمكين الشباب. ووقعت منظمة الصحة العالمية اتفاق شراكة جديداً في عام ٢٠١٦ فيما يخص أنشطة الاتحاد المتعلقة بصحة الأم والوليد والطفل والمراهق. ووردت أموال إضافية من حكومتَي أنغولا وميكرونيزيا.

ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالتماس المزيد من التمويل الطوعي من أجل تحقيق أهداف استراتيجيته الجديدة.

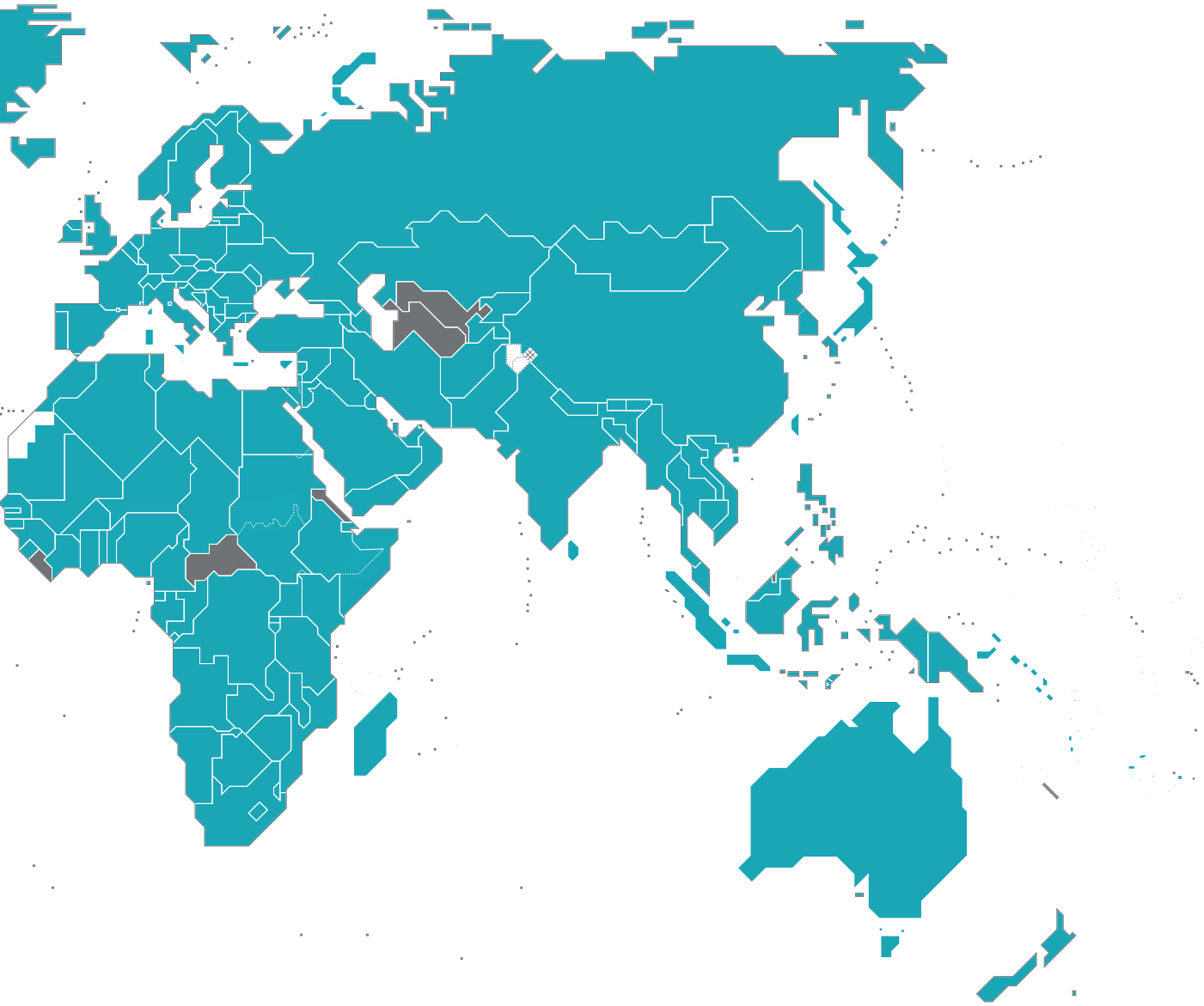

لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي

العضوية

في عام ٢٠١٦، انضم برلمانا جزر القمر ومصر مجدداً إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وانضم برلمانا غيانا وسوازيلاند. ومُنحت صفة عضو منتسب لملتقى برلمانات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى. ووافق المجلس أيضاً على طلب انضمام الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بصفة عضو منتسب بعدما كانت مراقباً دائماً.

وأُبلغ المجلس بوضع بعض البرلمانات وأحيط علماً بتوصيات اللجنة التنفيذية فيما يخص البرلمانات التالية: بوروندي وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وغينيا-بيساو وهايتي وليبيا والصومال وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية وتايلند وتركيا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) واليمن.

ووافق المجلس على إنشاء صندوق التضامن البرلماني لتشجيع مشاركة البرلمانات ولا سيما برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية في سعي الاتحاد إلى تحقيق عضوية عالمية. وستضع اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية التفاصيل العملية للصندوق كي تعتمدتها الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويضم الاتحاد البرلماني الدولي حالياً ١٧١ برلماناً وطنياً و١١ عضواً منتسباً.

الأعضاء (١٧١)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسلندا، الأسود الجبل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغا، تيمور-ليشتي، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا،

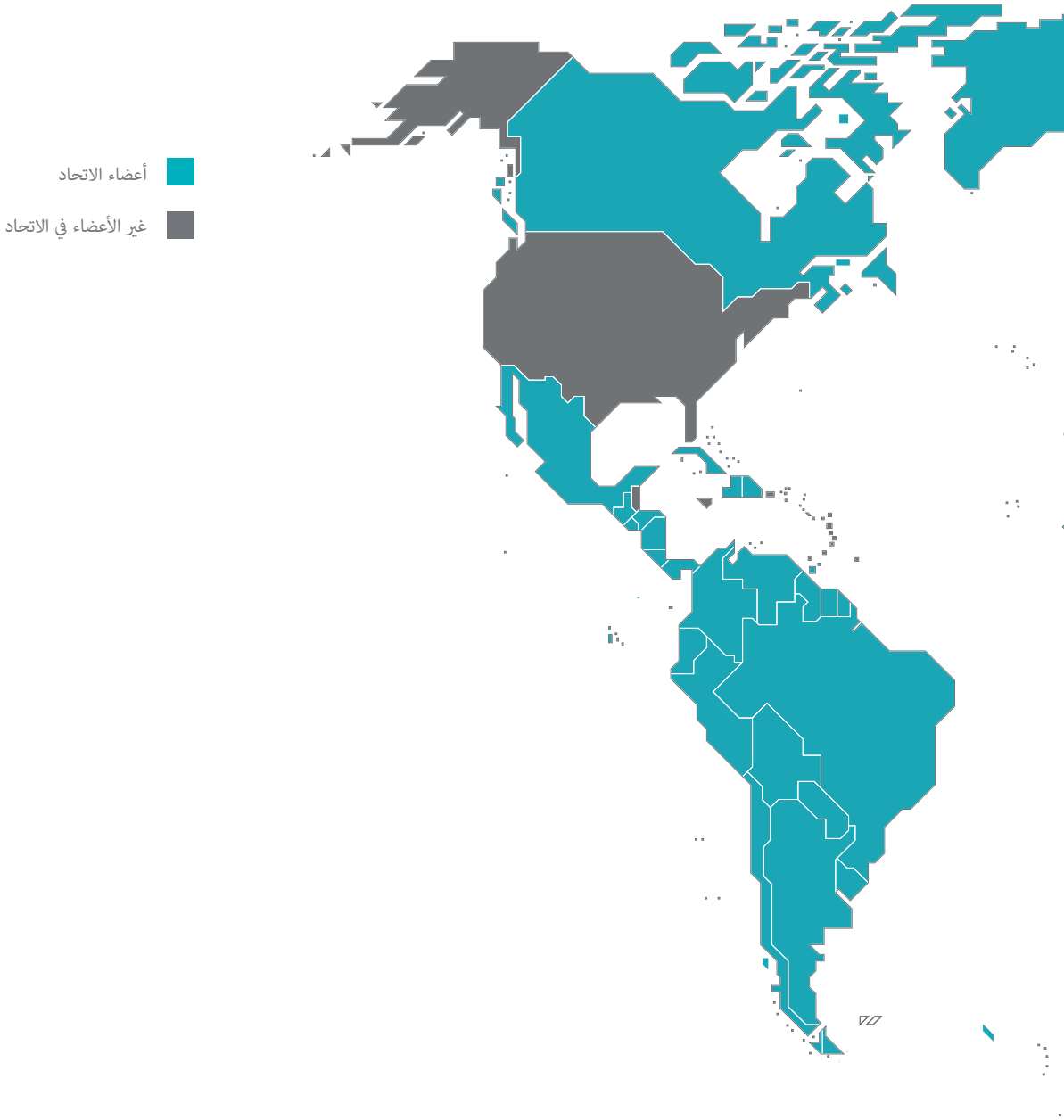

الأعضاء المنتسبون (١١)

جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا-بيساو، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، البرلمان العربي، برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، اللجنة البرلمانية المشتركة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

أعضاء اللجنة التنفيذية في ٢٨ فبراير ٢٠١٧

	الأعضاء	نهاية الولاية
الرئيس	السيد تشودري (بنغلاديش)	أكتوبر ٢٠١٧
نائب رئيس اللجنة التنفيذية	السيد ليديل غرينجير (المملكة المتحدة)	أكتوبر ٢٠١٧
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	السيد إثورو (كينيا)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)	أبريل ٢٠١٧
	السيد كوساشيف (الاتحاد الروسي)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد لينس (البرازيل)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد سوزوكي (اليابان)	أكتوبر ٢٠١٨
الأعضاء	السيدة بن باديس (الجزائر)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيد ديل بيتشيا (فرنسا)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيدة إلديغارد (النرويج)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة حبيبو (النيجر)	مارس ٢٠١٩
	السيد جلالي (جمهورية إيران الإسلامية)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة مينسا-ويليامز (ناميبيا)	مارس ٢٠١٨
	السيد شريجفير (هولندا)	أكتوبر ٢٠١٧
	السيد إنغوين فان غياو (فييت نام)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة فيرير غوميز (كوبا)	أكتوبر ٢٠٢٠
	السيدة أوليفيرا فالينتي (أنغولا)	أكتوبر ٢٠١٩

اللجان الدائمة: أعضاء المكاتب في ٢٨ فبراير ٢٠١٧

	الأعضاء	نهاية الولاية
السلام والأمن الدولي		
الرئيس	السيد روجاس (المكسيك)	مارس ٢٠٢٠ (انتُخب رئيساً في مارس ٢٠١٦)
نائب الرئيس	السيد باشيكو (البرتغال)	مارس ٢٠١٨ (انتُخب نائباً للرئيس في مارس ٢٠١٦)
المجموعة الأفريقية	السيد أوسيلي إندونغو (غابون)	مارس ٢٠١٨
	السيدة كاتوتا (زامبيا)	مارس ٢٠١٨
	السيد اسيبيغالا (أوغندا)	مارس ٢٠٢٠
المجموعة العربية	السيدة حجي تقوي (البحرين)	مارس ٢٠١٨
	السيد الأحمد (فلسطين)	مارس ٢٠١٨
	السيد البكار (الأردن)	مارس ٢٠٢٠
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد سينغ (الهند)	مارس ٢٠١٩
	السيدة عبيد (باكستان)	أكتوبر ٢٠٢٠
	السيد سوانمونغكول (تايلند)	أكتوبر ٢٠٢٠
مجموعة أوراسيا	السيدة أتشيميان (أرمينيا)	مارس ٢٠١٨
	السيد أشيمبايف (كازاخستان)	مارس ٢٠١٨
	السيد كليموف (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠١٨
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيدة فيرمين نويسي (الجمهورية الدومينيكية)	مارس ٢٠١٨
	السيد جابور (فنزويلا) *الرئيس الحالي*	مارس ٢٠١٨
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيدة دوريو (فرنسا)	مارس ٢٠١٨
	السيد نيوفيتو (قبرص) *نائب الرئيس الحالي*	مارس ٢٠١٨
مقررا اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٦		
	السيد كوساشيف (الاتحاد الروسي)	
	السيدة كوترا-كوكوما (قبرص)	

	الأعضاء	نهاية الولاية
التنمية المستدامة والمالية والتجارة		
الرئيسة	السيدة تيولونغ (كمبوديا)	أكتوبر ٢٠١٨ (انتُخب رئيساً في مارس ٢٠١٦)
نائب الرئيسة	السيد سيسيه (مالي)	مارس ٢٠١٨ (انتُخب نائباً للرئيسة في مارس ٢٠١٦)
المجموعة الأفريقية	*نائب الرئيسة الحالي*	
	السيد موسيندو فلونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة مهلانغا (زمبابوي)	مارس ٢٠٢٠
المجموعة العربية	السيد عبدالله أبل (الكويت)	مارس ٢٠١٨
	السيدة علي سالم (موريتانيا)	مارس ٢٠١٨
	السيد حسين آدم (السودان)	مارس ٢٠٢٠
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة مارينو (أستراليا)	مارس ٢٠١٨
	السيد سينغ (الهند) *الرئيس الحالي*	أكتوبر ٢٠١٩
مجموعة أوراسيا	السيدة غريسياني (جمهورية مولدوفا)	مارس ٢٠٢٠
	السيدة غوميروفا (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠٢٠
	السيد تورسونبيكوف (قيرغيزستان)	أكتوبر ٢٠٢٠
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيد هيبير (أوروغواي)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد أكونيا نونييز (بيرو)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة برادو (بنما)	أكتوبر ٢٠١٩
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيد هاف (الدانمرك)	مارس ٢٠١٨
	السيدة ليندبيرغ (السويد)	مارس ٢٠٢٠
	السيدة ميجاتوفيتش (صربيا)	مارس ٢٠١٧
مقررا اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٦		
	السيدة كويفاس (المكسيك)	
	السيد بريماشندران (الهند)	

	الأعضاء	نهاية الولاية
الديمقراطية وحقوق الإنسان		
الرئيسة	السيدة تشيريليتسو (بوتسوانا)	مارس ٢٠٢٠ (انتُخبت رئيسة في أكتوبر ٢٠١٦)
نائبة الرئيسة	السيدة كوترا-كوكوما (قبرص)	مارس ٢٠١٨ (انتُخبت نائبة للرئيسة في أكتوبر ٢٠١٦)
المجموعة الأفريقية	*شاغر*	
	السيد لوسياكو (كينيا) *الرئيس الحالي*	مارس ٢٠١٨
المجموعة العربية	السيد الجبوري (العراق)	مارس ٢٠١٨
	السيدة السماك (البحرين)	مارس ٢٠١٩
	السيدة الديب (الجمهورية العربية السورية)	مارس ٢٠١٨
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة لورك خينغ (كمبوديا)	مارس ٢٠١٨
	السيد وانغشوك (بوتان)	مارس ٢٠٢٠
	السيد ديساي (الهند)	مارس ٢٠٢٠
مجموعة أوراسيا	السيد سلوتسكي (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠٢٠
	السيد يرشوف (كازاخستان)	مارس ٢٠٢٠
	أرمينيا	مارس ٢٠٢٠
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيد بوفا (سورينام)	مارس ٢٠١٨
	السيدة باترا باريغا (بيرو)	مارس ٢٠١٩
	السيدة سوسا (السلفادور)	مارس ٢٠١٨
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيدة كينغ (نيوزيلندا) *نائبة الرئيسة الحالية*	مارس ٢٠١٧
	السيد لاكاو (البرتغال)	مارس ٢٠٢٠
مقررا اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٧		
	السيد أوماخانوف (الاتحاد الروسي)	
	يؤكد لاحقاً	

	الأعضاء	نهاية الولاية
الديمقراطية وحقوق الإنسان		
الرئيس	السيد أفسان (السويد)	مارس ٢٠١٩ (انتُخب رئيساً في أكتوبر ٢٠١٥)
نائب الرئيس	السيد المنصور (السودان)	مارس ٢٠١٨(انتُخب نائباً للرئيس في مارس ٢٠١٦)
المجموعة الأفريقية	السيد بوكو (بوتسوانا)	مارس ٢٠١٩
	السيد شهاب (الجزائر)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيدة موكييت (كينيا)	مارس ٢٠١٨
المجموعة العربية	*نائب الرئيس الحالي*	
	السيدة البسطي (الإمارات العربية المتحدة)	مارس ٢٠١٨
	السيدة بن مسعود (المغرب)	مارس ٢٠١٨
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد أزاد (بنغلاديش)	مارس ٢٠١٩
	السيدة نورسانتي (إندونيسيا)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيدة سامباتيسير (تايلند)	أكتوبر ٢٠٢٠
مجموعة أوراسيا	السيدة بيميندينا (كازاخستان)	أكتوبر ٢٠١٩
	شاغر	
	السيد أسيلبيك أولو (قيرغيزستان)	أكتوبر ٢٠٢٠
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيد ماهيا (أوروغواي)	مارس ٢٠١٨
	شاغر	
	السيدة خ. أورتيز غونزاليز (المكسيك)	مارس ٢٠١٨
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	*الرئيس الحالي*	
	السيد دوسون (كندا)	مارس ٢٠١٨
	السيدة تريتيبيرغستوين	أكتوبر ٢٠١٩

وفقاً للمادة ٨-١ من قواعد اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في أكتوبر ٢٠١٣، يُنتخب أعضاء المكتب لولاية مدتها سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة. والتاريخ المبيَّن في عمود «نهاية الولاية» يطابق المدة النظرية القصوى للولاية.

رابطة الأمناء العامّين للبرلمانات

تضم رابطة الأمناء العامّين للبرلمانات الأمناء العامين وأصحاب مناصب عليا في المرافق البرلمانية. وتدرس القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في البرلمانات المختلفة وتقترح تدابير لتحسينها ولإقامة التعاون بين مرافق مختلف البرلمانات. والجمعية هيئة استشارية للاتحاد البرلماني الدولي، ويقدِّم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الجمعية إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي. وتساعد الجمعية الاتحاد الدولي في الموضوعات المدرجة في نطاق اختصاصها. وتتاح الدراسات التي يجريها الاتحاد الدولي بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام إلى الجمعية كي تساهم فيها.

وشارك نحو ١٠٠ برلماني وأمين عامّ لبرلمان في مناقشة عن «كيف تتغير البرلمانات: صياغة توصيات لتعزيز الرقابة». ونظم الاتحاد الدولي بالتعاون مع الجمعية هذا النقاش إبّان الدورة ١٣٥ للجمعية في جنيف في إطار مساهمة الجمعية في التقرير البرلماني العالمي الثاني. وتبادل المشاركون تجاربهم والدروس المستفادة من الانخراط في الإصلاح البرلماني مع التركيز على دور البرلمان الإشرافي على مساءلة الجهاز التنفيذي.

وفي عام ٢٠١٦، قدَّمت الجمعية أيضاً دعماً كبيراً للعديد من مشاريع بناء القدرات البرلمانية التي ينفذها الاتحاد الدولي. وقدَّم عدة أعضاء خبراتهم في تلك الأنشطة في أفغانستان ومصر وميانمار وفلسطين وجمهورية كوريا وسري لانكا وتونس وزامبيا.

الاجتماعات الخاصة في ٢٠١٦

- الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
  نيويورك (مقر الأمم المتحدة)، ٨ و٩ فبراير ٢٠١٦
- ندوة للبرلمانات الأفريقية عن تنفيذ القرار ١٥٤٠ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
  أبيدجان (كوت ديفوار)، ٢٢ و٢٣ فبراير ٢٠١٦
- الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الستين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، المنظم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة
  نيويورك (مقر الأمم المتحدة)، ١٥ مارس ٢٠١٦
- المؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب (الاتحاد الدولي)
  لوساكا (زامبيا)، ١٦ و١٧ مارس ٢٠١٦
- ندوة إقليمية عن «البرلمانات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة»
  بوخارست (رومانيا)، ١٨ و١٩ أبريل ٢٠١٦
- ندوة إعلامية عن تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي وسير شؤونه للمشاركين المتحدثين بالفرنسية
  جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي)، ١٧ إلى ٢٠ مايو ٢٠١٦
- ندوة إقليمية عن «مواءمة أوجه التآزر لتدابير برلمانية واسعة النطاق ضد الاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب»
  أبوجا (نيجيريا)، ٢٥ و٢٦ مايو ٢٠١٦
- الحدث البرلماني الجانبي في جمعية الصحة العالمية
  جنيف (منظمة الصحة العالمية)، ٢٦ مايو ٢٠١٦
- مائدة مستديرة عن المياه (لمنطقة الشرق الأوسط)
  جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي)، ٣١ مايو إلى ٢ يونيو ٢٠١٦
- الاجتماع البرلماني في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على الإيدز
  نيويورك، ٧ يونيو ٢٠١٦
- الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية ٢٠١٦
  جنيف (مقر منظمة التجارة العالمية)، ١٣ و١٤ يونيو ٢٠١٦
- المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني
  فالبارايسو (شيلي)، ٢٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٦
- ندوة أقاليمية عن بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
  بيجين (الصين)، ١٨ إلى ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦
- دورة برلمانية في إطار المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية
  جنيف (مقر منظمة التجارة العالمية)، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦
- الدورة السابعة والثلاثون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية (سرية)
  جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي)، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦
- اجتماع خبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات
  جنيف (سويسرا)، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦
- اجتماع برلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22/CMP12)
  مراكش (المغرب)، ١٣ نوفمبر ٢٠١٦
- ندوة إقليمية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان (للبرلمانات في منطقة المحيط الهادئ)
  نادي (فيجي)، ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠١٦
- اجتماع برلماني خلال الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال
  نيروبي (كينيا)، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦
- ندوة إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية والكاريبي، تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تقليص اوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها: دور البرلمانات
  بنما، ١ و٢ ديسمبر ٢٠١٦
- قمة رئيسات البرلمانات (الاجتماع الحادي عشر لرئيسات البرلمانات)
  أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، ١٢ و١٣ ديسمبر ٢٠١٦

تطور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عشر سنوات

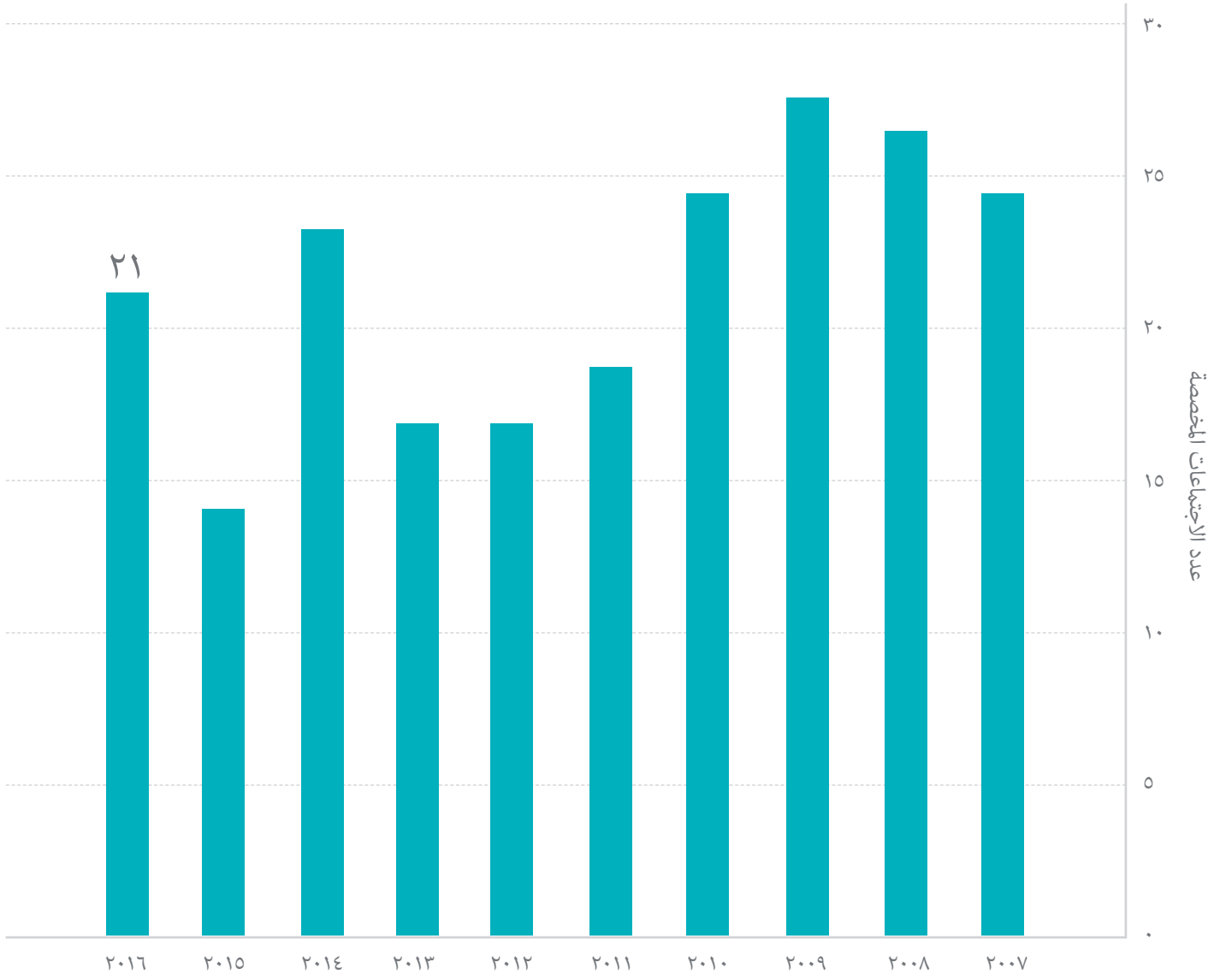

النتائج المالية

التمويل

الاتحاد البرلماني الدولي ممول أساساً عن طريق الاشتراكات السنوية المقررة للبرلمانات الأعضاء. وتُستمد إيرادات إضافية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتكاليف دعم البرنامج والفوائد وإيرادات الصندوق وتأجير قاعات الاجتماعات. وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم يعدّ الاتحاد يدوِّن بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كإيرادات أو نفقات في بيان الأداء المالي ولكن يستخدمه لأغراض الميزنة.

وفضلاً عن ذلك، يتواصل الاتحاد مع جهات مانحة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف للحصول على تمويل طوعي يُستخدم في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني. وفيما يلي عرض لملخص مصادر الإيرادات بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لمقارنة النفقات.

إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب المصدر (على أساس الميزانية)

	بالفرنك السويسري	%
الاشتراكات المقررة	١٠ ٠٦٦ ٠٠٠	٧٠٪
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٩٥ ٦٥١	٧٪
المساهمات الطوعية	٢ ٨٢٦ ٨٤١	٢٠٪
صندوق رأس المال العامل	٣٥٦ ١٠٠	٢٪
الاستثمارات والإيرادات الأخرى	٥٩ ٦٢٤	١٪
مجموع الإيرادات	**١٤ ٣٠٤ ٢١٧**	

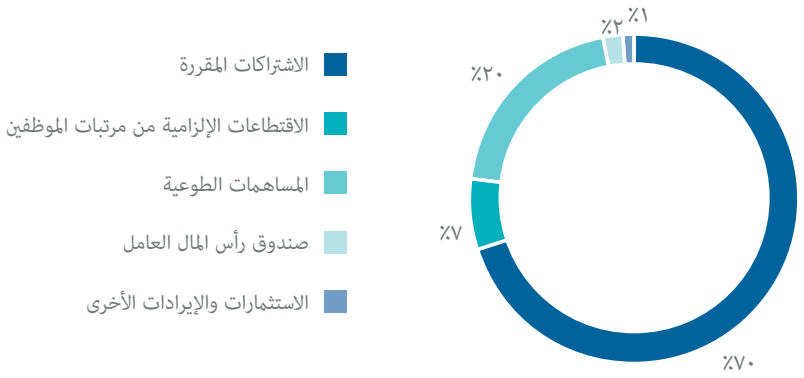

النفقات

تُخصص نفقات الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويبيِّن الرسم البياني التالي تفاصيل النفقات بحسب الهدف الاستراتيجي بما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض المقارنة.

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب الهدف الاستراتيجي (على أساس الميزانية)

	بالفرنك السويسري	٪
تحسين عمل البرلمانات	٢ ٤٩٢ ٢٥٢	٪١٧
تعزيز المساواة بين الجنسين	١ ٣١٣ ٦٢٢	٪٩
إزكاء الاحترام لحقوق الإنسان	١ ٤٠٠ ٣٤٤	٪١٠
البعد البرلماني في تعددية الأطراف	٩٢٢ ٣١١	٪٦
أهداف التنمية الدولية	٥٣٧ ٣٧٨	٪٤
بناء السلام	١٧٦ ٨١٤	٪١
توطيد العلاقات بين الأعضاء	٣ ٢٥٣ ٠٤٣	٪٢٣
إبراز صورة الاتحاد البرلماني الدولي	١ ٠١٨ ٥٠٤	٪٧
الإدارة والتسيير	٨١٤ ٠٦٥	٪٦
خدمات الدعم	٢ ٥٧٧ ٣٣٦	٪١٨
التكاليف الأخرى والمشطوبات	٩٩ ٤٩٨–	٪١–
مجموع المصروفات	**١٤ ٤٠٦ ١٧١**	

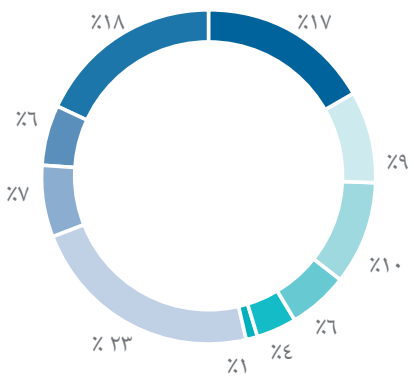

- تحسين عمل البرلمانات
- تعزيز المساواة بين الجنسين
- إزكاء الاحترام لحقوق الإنسان
- البعد البرلماني في تعددية الأطراف
- أهداف التنمية الدولية
- بناء السلام
- توطيد العلاقات بين الأعضاء
- إبراز صورة الاتحاد البرلماني الدولي
- الإدارة والتسيير
- خدمات الدعم

البيانات المالية

تعدّ البيانات المالية الموحدة للاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية القديم لعام ٢٠١٦ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وعلى أساس النقد. وتخضع البيانات المالية للمنظمة لتدقيق سنوي يجريه مراجع خارجي للحسابات بتكليف من اللجنة التنفيذية. ويعيَّن المراجع الخارجي للحسابات من مكتب وطني لمراجعة الحسابات وهو مكتب التدقيق الفيدرالي السويسري.

وهذه هي السنة الخامسة التي توحَّد فيها البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي مع صندوق المعاشات التقاعدية القديم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتتوفر المزيد من المعلومات عن المسارات المالية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك البيانات المالية السنوية والميزانيات الموحدة عبر الرابط التالي: http://www.ipu.org/finance-e/overview.htm.

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (بالفرنك السويسري)

	٢٠١٦	٢٠١٥
الأصول		
الأصول الجارية		
النقد الجاهز	١١ ٨٨١	٩ ١٢٢
النقد في الحسابات الجارية	٦ ٩٥٩ ٣٨٩	٥ ٧٧٧ ٦٧٩
النقد المودع لدى مدير صندوق الاستثمار	٢٦٤ ١٢٢	٢٦١ ٣٤٤
الإيداعات لأجل وحسابات التوفير	٤ ٧٣٨ ٦٧٧	٤ ٧٣٨ ٤١٢
المجموع الفرعي للنقد ومعادلات النقد	١١ ٩٧٤ ٠٦٩	١٠ ٧٨٦ ٥٥٧
الحسابات المدينة		
من الأعضاء	٧٢١ ٦٢٦	٦٠٥ ١٢٠
من الجهات المانحة	٣٦ ٣٥٨	٣٣٢ ٤٤٠
من استرداد الضرائب	٤٤ ٩٦٦	٦٢ ٨١٣
آخر	٢٥ ٣١٦	٢٣ ١٤٤
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة	٨٢٨ ٢٦٦	١ ٠٢٣ ٥١٧
الاستثمارات	٨ ٧٠٢ ٠٢٠	٩ ٢٣٠ ٧٣٥
الأصول الجارية الأخرى	٣١١ ٧٨١	٢٢٤ ٨٨٤
المجموع الفرعي للأصول الجارية	٢١ ٨١٦ ١٣٦	٢١ ٢٦٥ ٦٩٢
الأصول غير الجارية		
الأصول الثابتة		
المباني والمرافق	٨ ٤٩٠ ٩٥٠	٨ ٧٣٧ ٨٨٠
الأثاث	٣٣ ٤٥٧	٤٣ ٢٧١
المعدات العامة	–	–
معدات تكنولوجيا المعلومات	٦٦ ٧٩٣	٨٠ ٤٤٨
المركبات	٢٢ ٨٧٥	٢٨ ٩٧٥
	٨ ٦١٤ ٠٧٦	٨ ٨٩٠ ٥٧٣
الأصول غير المادية	–	–
المجموع الفرعي للأصول غير الجارية	٨ ٦١٤ ٠٧٦	٨ ٨٩٠ ٥٧٣
مجموع الأصول	**٣٠ ٤٣٠ ٢١٢**	**٣٠ ١٥٦ ٢٦٥**

	٢٠١٦	٢٠١٥
الخصوم		
الحسابات الدائنة والتراكمية	٢٠٤ ٢٩٠	٢٢٥ ٤٣٢
السلف من الأعضاء	٥٢٧ ١٩٥	٥٢١ ٦٢١
الإيرادات المؤجلة	٣ ٤٩٢ ١٤٦	٢ ٠٥٠ ٠٠٧
القروض	١٨٩ ٦٠٠	١٨٩ ٦٠٠
المجموع الفرعي للخصوم الجارية	٤ ٤١٣ ٢٣١	٢ ٩٨٦ ٦٦٠
القروض الطويلة الأجل	٥ ٣٧٣ ٦٨٧	٥ ٤٩٧ ٨٨١
صندوق المعاشات التقاعدية المغلق	١٠ ٣٨٧ ١١٢	١١ ٠٧٣ ٢٩٩
استحقاقات الموظفين الأخرى	١ ٤٨٨ ٧٣٨	١ ٥٣٤ ٥٧٠
المجموع الفرعي للخصوم غير الجارية	١٧ ٢٤٩ ٥٣٧	١٨ ١٠٥ ٧٥٠
مجموع الخصوم	٢١ ٦٦٢ ٧٦٨	٢١ ٠٩٢ ٤١٠
الأصول الصافية		
الصناديق المقيدة	٤٢٧ ٨٢٨	٤٧٧ ٣٣٥
الرصيد التراكمي للصندوق (رأس المال العامل بعد الاشتراكات)	٨ ٣٣٩ ٦١٨	٨ ٥٨٦ ٥٢٠
الأصول الصافية	**٨ ٧٦٧ ٤٤٦**	**٩ ٠٦٣ ٨٥٥**

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

بيان الأداء المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (بالفرنك السويسري)

	٢٠١٦	٢٠١٥
الإيرادات		
الاشتراكات المقررة	١٠ ٠٦٦ ٠٠٠	١٠ ٦٠١ ٦٧٦
المساهمات الطوعية	٢ ٨٢٦ ٨٤١	٢ ٧١١ ٧٥٥
إيرادات الاستثمار	٤١١ ٨٢٣	(١٩٠ ٣٠٦)
إيرادات أخرى	٥٨ ٣٦٢	٣١ ٨٦٠
مجموع الإيرادات	**١٣ ٣٦٣ ٠٢٦**	**١٣ ١٥٤ ٩٨٥**
المصروفات		
نفقات الموظفين – الموظفون الدائمون	٨ ٣٨٢ ٨٣٣	٨ ٠٩٩ ٢٥٥
نفقات الموظفين – الموظفون المؤقتون	٢ ٧٩٢ ٤٥٧	٢ ٥٦٤ ٠٨٨
تغير في مخصصات صندوق المعاشات التقاعدية المغلق	-٦٨٦ ١٨٦	-٦٩١ ٤١٦
نفقات السفر	١ ٠١٣ ٩٤١	١ ١٧٥ ٣٤١
الخدمات التعاقدية	٧٨٥ ١٣٨	٨٥٥ ٧٦٨
المصروفات التشغيلية	٧٦٦ ٢٦٩	٧٩٢ ٥٦٢
اللوازم والمواد والمعدات	١٢٠ ٤١٦	١٤٢ ٧٦٥
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	٤١ ٤٨٩	١٤٣ ٠٩٧
المنح والأتعاب	٦٨ ١٨٣	١٥٧ ٠٣٥
الإهلاك	٣٠٩ ٤٩١	٣٠٨ ٩٧٠
اهتلاك القرض	٦٥ ٤٠٦	٦٦ ٨١٨
خسارة سعر الصرف	–	٣٥ ٢٩٨
مجموع المصروفات	**١٣ ٦٥٩ ٤٣٦**	**١٣ ٦٤٩ ٥٨١**
الفائض/(العجز) التشغيلي	(٢٩٦ ٤٠٩)	(٤٩٤ ٥٩٦)

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٧

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات المصنف.

النسخة الأصلية: الإنجليزية

الترجمة العربية: أحمد حسن

التصميم والقالب: Ludovica Cavallari

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
CH-1218 Le Grand-Saconnex
Geneva
www.ipu.org